الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

## مذكرة بعنوان:

# تقييم سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية

## دراسة حالة

## الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ـ ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بوالهلة مونى
- بوشيحة نجاة

إشراف الأستاذ (ة):
د/ زموري كمال

## لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| بوالريحان فاروق | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| زيد جابر | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |
| زموري كمال | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

## الشكر و التقدير:

لا بد ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد، وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ....

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة....

إلى جميع أساتذتنا الافاضل....

وأخص بالتقدير و الشكر:

الأستاذ : زموري كمال

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"إن الحوت في البحر , والطير في السماء , ليصلون على معلم الناس الخير "

إلى من علمنا التفاؤل و المضي إلى الامام , إلى من رعانا وحافظ علينا , إلى من وقف الى جانبنا عندما ضللنا الطريق.

الإهداء:

إلى الذي لا يطيب الليل إلّا بشكره ولا يطيب النهار إلاّ بطاعته ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيته اللّه جلّ جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة .....إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم

إلى اللذان كانا سندا لي ...وكان دعائهما سر نجاحي....إلى من بهما أكتسب قوة ومحبة لاحدود لها...إلى من سهرا الليالي من أجل راحتي .... إلى نبع الحنان ...إلى نور حياتي أبي وأمي

إلى أخوتي: عنترة، حسين، يوسف، نعمان.

إلى أخواتي: حنان، سامية، ريمة، صباح،إكرام.

إلى الصغار:رميساء، صلاح الدين، محمد، مريم، زياد ، أنيس، رتاج، منصف.

إلى جميع الأقارب من الصغير إلى الكبير وأخص بالذكر خالتي العزيزة وولديها بشرى وخالد

إلى الأخوات اللّواتي لم تلدهنّ أمي صديقاتي المخلصات: شهناز، شفيعة، هدى، رميساء، نجاة ، حنان، خديجة، أمينة، خيرة، فوزية، إلهام، ريمة، إبتسام، سهيلة.....

إلى من درست وأتممت معهم مشواري الجامعي طلبة ماستر إدارة مالية

إلى كل من يتصفح مذكرتي الآن

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا.

منى

# الإهداء

*إلى الذي لا يطيب الليل إلّا بشكره ولا يطيب النهار إلاّ بطاعته ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيته*

*اللّه جلّ جلاله*

*إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة .....إلى نبي الرحمة ونور العالمين*

*سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم*

*أقدم هذا العمل إلى :*

**أعز ما املك في الوجود إلى من كان دعاؤهما**

**سر نجاحي أمي الغالية أطال اللّه في عمرها.**

**إلى من إقتطع من حياته لنحيا نحن إلى رمز**

**العطاء والتضحية أبي العزيز رحمة اللّه وأسكنه فسيح**

**جنانه فإلى روحه الطاهرة أهدي ثمرة هذا العمل.**

**إلى أحب الناس على قلبي إخوتي وأخواتي إلى كل**

**أفراد العائلة والأصدقاء الذين عرفتهم وأخص بالذكر**

**صديقتي وزميليتي منى إلى كل أساتدتي وزملائي.**

**إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد**

**إلى كل من قرأ هذه الأسطر**

**أهذي هذا العمل المتواضع**

**نجاة**

## الملخص

تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات سواء في مرحلة الإنشاء أو في مراحل لاحقة كعمليات التوسع، وذلك من أجل سد مختلف احتياجاتها المالية للقيام بالنشاطات الاستغلالية و الاستثمارية ، ونظرا للدور الفعّال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات العالمية من تحقيق للتنمية والنمو الاقتصاديين، أعطت الدولة الجزائرية مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية التسعينات من خلال إنشاء هياكل خاصة لتوفير التمويل اللّازم لهذه المؤسسات .

لقد أشارت الدراسة التي شملت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ميلة للسياسات التمويلية الممنوحة من طرفها ، والدور الذي تؤديه في مرافقة المشاريع الإستثمارية، حيث تم تمويل 7780 مشروع بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي بقيمة إجمالية قدرت بـ أكثر من 22 مليار دينار جزائري.

ومن أجل تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب– ميلة في تمويل المشاريع الإستثمارية واستقطاب الشباب الجزائري، يجب عليها أن تقوم بتوعية الشباب من أجل ولوجه في عالم الشغل، بالإضافة إلى تقديم امتيازات جبائيه للمشاريع.

وقد توصلت دراستنا إلى أنّه ومن أجل إزالة بعض الصعوبات التي تعترض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة،يجب استحداث هيئة خاصة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بالدراسة الجيدة والمحكمة لجدوى المشروع من عدمه.


**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ميلة.

**Résumé**

Le financement des petite ou moyennes entreprise est considéré comme un grand problème pour ce genre d'entreprises, sont au début de la création ou dans les étapes suivantes et cela pour réglés ses besoins financières a fin de faire les activités d'investissement.

Le role des petites ou moyennes entreprises est très important dans l'économie international pour réaliser le développement économique c'est pour cela létat algérien a renforcé ce genre d'entreprise par la création des établissements qui aide a donnes le financement nécessaire a donné le financement nécessaires ces entreprises.

L'étude qui a concerné AnseJ Mila indique que les politiques financières donnée par cette dernière AnseJ et le role elle joue pour accompagner les projets d'investissement par exemple 7780projets son financés par la deuxièmes et la troisième formule et que le total de cette opération est 22289483956.60 DA est pour permettre a AnseJ Mila de jouer son role comme il falit dans le financement des projets d'investissement et pour attirer les jeunes algériens il faut bien sensibiliser les jeunes gens pour accéder le travail et aussi il faut donner des privilèges perceptifs pour les projets.

Notre étude a trouvé que pour surmonter quelques difficultés que rencontre le secteur des entreprises petites ou moyennes dans la wilaya de Mila il faut créer une commission spécial a l'ansej qui confirme si le projet est sérieux ou nom

**Les mots clés**

Les petites et moyennes Entreprises , financement , Ansej .

| الفهرس | الصفحة |
|---|---|
| البسملة..... | I |
| الشكر والتقدير..... | II |
| الإهداء..... | III |
| الملخص باللغة العربية..... | V |
| الملخص باللغة الفرنسية..... | VI |
| فهرس المحتويات..... | VII |
| فهرس الجداول..... | X |
| فهرس الأشكال..... | XI |
| فهرس الملاحق..... | XII |
| **المقدمة** | **[أ- ح]** |
| 1ـ إشكالية البحث..... . | ب |
| 2 ـ فرضيات البحث..... | ت |
| 3 ـ أهمية البحث..... | ت |
| 4 ـ أهداف البحث..... | ت |
| 5 ـ دوافع اختيار الموضوع..... | ث |
| 6 ـ منهج البحث..... | ث |
| 7 ـ حدود البحث..... | ث |
| 8ـ الدراسات السابقة..... | ث |
| 9 ـ هيكل البحث..... | ج |
| 10 ـ صعوبات البحث..... | ح |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | **[1 ـ 29.]** |
| تمهيد الفصل الأول..... | 2 |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 3 |
| المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 3 |
| المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 12 |
| المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... | 15 |
| المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... | 20 |
| المطلب الأول:أسباب نشأة الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 20 |
| المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 21 |
| المطلب الثالث: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.... ..... | 22 |
| المبحث الثالث: مشاكل وأساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 24 |
| المطلب الأول: محددات نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 24 |
| المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 26 |
| المطلب الثالث: أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 27 |
| خلاصة الفصل الأول..... | 29 |
| **الفصل الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** | [56 - 30] |
| تمهيد الفصل الثاني..... | 31 |
| المبحث الأول: ماهية التمويل..... | 32 |
| المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه..... | 32 |
| المطلب الثاني: أهمية التمويل..... | 33 |
| المطلب الثالث: العوامل المحددة لإختيار نوع التمويل وأشكاله..... | 34 |
| المبحث الثاني:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 37 |
| المطلب الأول: مصادر التمويل الكلاسيكية..... | 37 |
| المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة..... | 40 |
| المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... | 48 |
| المبحث الثالث: هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... | 49 |
| المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار..... | 49 |
| المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... | 51 |
| المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... | 54 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الثاني..... | 56 |
| **الفصل الثالث**:دراسة ميدانية لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة | [87- 57] |
| تمهيد الفصل الثالث..... | 58 |
| المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة الفترة خلال الفترة ( 2010-2016)..... | 59 |
| المطلب الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة..... | 59 |
| المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة..... | 60 |
| المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية ميلة..... | 63 |
| المبحث الثاني:تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة..... | 66 |
| المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة... ..... | 66 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة..... | 67 |
| المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ميلة. ..... | 68 |
| المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة..... | 69 |
| المطلب الأول: صيغة التمويل الثنائي..... | 69 |
| المطلب الثاني: صيغة التمويل الثلاثي..... | 69 |
| المطلب الثالث: دراسة مشروعين استثمارين بتمويل ثنائي وثلاثي ..... | 72 |
| خلاصة الفصل الثالث..... | 87 |
| الخاتمة..... | 89 |
| قائمة المراجع..... | 94 |
| الملاحق..... | 103 |

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا | 8 |
| (2-1) | التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 10 |
| (3-1) | التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 11 |
| (1-2) | المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب مصدرها(محلية، أجنبية) | 50 |
| (2-2) | المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب جنس أو قطاع النشاط | 53 |
| (3-2) | القروض الممنوحة من طرفANGEM حسب قطاع النشاط | 55 |
| (1-3) | مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة في ولاية ميلة | 59 |
| (2-3) | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في ولاية ميلة | 60 |
| (3-3) | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية | 62 |
| (4-3) | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية | 64 |
| (5-3) | الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي | 62 |
| (6-3) | الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي | 64 |
| (7-3) | تركيبة الاستثمار الخاصة بالتمويل الثنائي | 69 |
| (8-3) | التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثنائي | 71 |
| (9-3) | جدول حسابات النتائج لمشروع استثماري بتمويل ثنائي | 74 |
| (10-3) | الميزانية التقديرية لمشروع استثماري بتمويل ثنائي | 75 |
| (11-3) | تركيبة الاستثمار الخاصة بالتمويل الثلاثي | 76 |
| (12 -3) | التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثلاثي | 78 |
| ( 13 -3) | الجدول الزمني لاستهلاك القروض غير مسددة | 81 |
| (14-3) | جدول حسابات النتائج لمشروع استثماري بتمويل ثلاثي | 83 |
| (15-3) | الميزانية التقديرية لمشروع استثماري بتمويل ثلاثي | 86 |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (3ـ 1) | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط في ولاية ميلة | 61 |
| (3ـ 2) | تطور تعداد العمّال في ولاية ميلة من سنة 2010ـ 2016. | 65 |
| (3ـ 3) | الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ـ ميلة | 67 |

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية ميلة | 103 |

# المقدمة

شهدت مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية مؤخرا تحولات اقتصادية كبيرة جرّاء تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار العولمة الاقتصادية، وتعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي شهد اقتصادها مع بداية التسعينات من القرن الماضي تحولات جذرية تمثلت أساسا في التحول نحو اقتصاد السوق، ولعلّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد نواة أساسية لتلك التحولات، حيث نجد أنّ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات خاصة، ونظرا للتحديات المستقبلية الخاصة بإقتصاد السوق والارتباط أكثر بالإقتصاد العالمي فإنّ الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر والتهديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أهم عنصر في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والبلدان المتطورة لقدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة وهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبرى ، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات ازداد اهتمام الجزائر بها، ولكن رغم هذا الاهتمام إلّا أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات، يأتي في مقدمتها المشكل التمويلي بسبب الندرة النسبية للموارد الخاصة التي تساعدها على تغطية احتياجاتها الاستغلالية والتوسعية، ممّا يؤدي بها إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل، لهذا سعت الدولة الجزائرية إلى إصلاحات جذرية في جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك استحداث مصادر أخرى جديدة لتنميتها وترقيتها التي تعمل على تدعيم هذه المؤسسات في مختلف الجوانب (التشريعية، التنظيمية، المالية).

من أهم مؤسسات و هيئات الدعم التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار( ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANJAM)،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ....، ولعلّ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتبر أهم وكالة تستقطب الشباب الجزائري نظرا للامتيازات المالية الممنوحة وكذا مرونة السياسات المقدمة والتي تقوم على عدة اعتبارات قبل منح التمويل.

**1- إشكالية االبحث:**

من خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم سياسات التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية؟**

ويندرج عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي أهم الخصائص التي تتمتع بها؟
- ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي أهم المشاكل التي تواجهها؟
- ماهي الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمدها الجزائر؟

ـ إلى أي مدى يمكن أن تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ـ ما هو واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة؟

**2. فرضيات البحث:**

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها، اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية:

ـ تعتبرا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الإستراتجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة بالجزائر.

ـ التمويل عامل أساسي يؤدي إلى تطوير الإمكانيات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ يمكن حصر سياسات التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي، حيث تساهم هذه السياسات في خلق القيمة وترقية الاستثمار المحلي في ولاية ميلة.

**3ـ أهمية البحث:**

إنّ هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وهذا يعود إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث يعد موضوع تمويلها أحد المواضيع الحديثة التي حضيت باهتمام كبير وذلك نظرا لمدى أهميتها وفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إبراز مشكلة التمويل وتحدي كل الصعوبات التي تواجهها، وبالتالي سوف يكون هذا البحث بمثابة حصيلة تقييمية لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وتطور هذا القطاع في ولاية ميلة، وكذلك دراسة تقييمية لسياسات التمويل التي تستخدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى مساهمتها في دفع الشباب نحو عالم الشغل على المستوى المحلي.

**4ـ أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

ـ الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها ونفيها؛

ـ التعرف على مختلف مشاكل التمويل التي تواجه المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ تقديم أهم صيغ التمويل المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

ـ التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة؛

**5ـ دوافع اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع منها:

ـ تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتشجيع الاستثمارات الخاصة؛

ـ التعرف على خبايا الموضوع على اعتبارات الجانب التمويلي والمشاكل التي تعيق تطور هذه المؤسسات؛

ـ تطلعاتنا الشخصية بإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة قادرة على البقاء والاستمرار في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

**6ـ منهج البحث:**

✓ للإجابة عل الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني الذي تناولنا فيه الجانب النظري الذي قمنا بجمع المعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها، أمّا في الفصل الثالث استخدمنا المنهج التحليلي من أجل تحليل الإحصائيات المتحصل عليها من مديرية الصناعة والمناجم والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة، كما تم استخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال التعرض للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم السياسات التمويلية التي تستخدمها لتمويل المشاريع الاستثمارية.

وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات التي تتطلبها المناهج السابقة وهي:

- ✓ المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف الكتب والدوريات الموجودة؛
- ✓ الاستعانة بالدراسات السابقة وكذا مختلف الملتقيات التي اهتمت بالموضوع؛
- ✓ مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

**7ـ حدود البحث:**

في ظل المعلومات والإحصاءات المتحصل عليها، فإنه تم تحديد موضوع الدراسة من خلال التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة ،وأما بخصوص الجانب الزماني فقد اعتمدنا على المعطيات الكمية والنوعية خلال الفترة (2010ـ 2016 ) وذلك بالاعتماد على المعلومات التي تحصلنا عليها من مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

بالإضافة إلى قيامنا بدراسة تطبيقية حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة من أجل معرفة السياسات التمويلية للمشاريع الاستثمارية.

**8ـالدراسات السابقة:**

1ـ **الدراسة الأولى** بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية من إعداد الطالب العايب ياسين: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010ـ 2011.

حيث حاولت هذه الدراسة التعرف على مختلف الإصلاحات والتدابير الممنهجة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعرف على المشاكل التي تؤثر على هذه المؤسسات من الجانب المالي للوصول إلى مصادر محددة، امّا المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصفها لبعض المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من ضيق مصادر التمويل وتعاني العديد من العراقيل الأخرى.

2ـ **الدراسة الثانية** بعنوان: نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية من إعداد الطالب شعبان محمد: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009ـ 2010.

حاولت هذه الدراسة التعرف على الاختلاف والتباين في مصادر التمويل للمؤسسة الاقتصادية وكيفية المفاضلة فيما بينها ومدى تأثير قرارات التمويل على قيمة المؤسسة، استخدمت في هذه الدراسة منهجين : المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث أعتمد المنهج الوصفي لتوضيح مختلف مصادر التمويل للمؤسسة الاقتصادية وتكلفتها والتعرف على أهم النظريات التي تناولت تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى تحليل وضعيتها المالية، أمّا عن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي: أنّ هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي تتداخل في اختيار وتحديد المزيج التمويلي للمؤسسة الاقتصادية والتي تكون خارج عن تحكم المؤسسة كالضريبة على الأرباح.

3ـ **الدراسة الثالثة** بعنوان: إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد الطالبة برجي شهرزاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011ـ2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ألا وهو مشكل التمويل، وكذلك اهتمامات الحكومة الجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الواقع والمكانة الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، أمّا أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: صعوبة جمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت تعريف واحد، فالفرق شاسع بين المؤسسات الأوروبية والمؤسسات التقليدية في الدول النامية.

**4ـ الدراسة الرابعة** بعنوان:تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من إعداد الطالبة قشيدة صوراية: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات (فينااليب)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011ـ 2012.

تناولت هذه الدراسة موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتوافقهم مع طبيعة الموضوع بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال إبراز تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني رغم المشاكل التي تواجهها، وذلك بخلق مناصب شغل جديدة وتوفير قيمة مضافة في جميع القطاعات.

**10ـ صعوبات البحث**

ـ عدم السماح للطالب بالإطلاع على المعلومات تحت ما يسمى بسرية المعلومات؛

ـ عدم دقة بعض الإحصائيات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة.

**9ـ هيكل البحث:**

قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة: إشكالية البحث، فرضيات البحث، أهمية وأهداف البحث، منهج البحث وحدوده...

ـ الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف وكذلك مختلف الخصائص التي تتمتع بها، ومدى أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم المشاكل التي تواجهها.

ـ الفصل الثاني: تناولنا فيه أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التمويل، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا المبحث الأخير فتناولنا فيه هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ـ الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى محاولة تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة، وكذلك إجراء دراسة تطبيقية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة، حيث تم التطرق إلى دور هذه الأخيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أمّا الخاتمة فقد تناولنا فيها إختبار الفرضيات، النتائج المتوصل إليها من هذا البحث، تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والآفاق المستقبلية حول مواضيع أخرى في هذا المجال.

**10ـ صعوبات البحث**

ـ عدم السماح للطالب بالإطلاع على المعلومات تحت ما يسمى بسرية المعلومات؛

ـ قلة المراجع بالمكتبة التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ عدم دقة بعض الإحصائيات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## تمهيد الفصل الأول:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية أساسية لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل اقتصاديات دول العالم خاصة النامية منها، نظرا لكونها تلعب دورا مهما في حل العديد من المشاكل يأتي في مقدمة هذه الحلول توفير مناصب الشغل وتعبئة المدخرات المحلية.

ونظرا للدور الفعّال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تعددت الدراسات والأبحاث حولها، دون تحديد مفهوم موحد لها، وذلك لتعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إذن فدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تعريفا واضحا يتم من خلاله توفير البيانات اللازمة للتعرف على خصائصه ودوره والمشاكل التي تواجهه.

لهذا وجب علينا التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتكون من المباحث التالية:

**المبحث الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الثاني:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**المبحث الثالث:** مشاكل و أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث إعطاء صورة عامة حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم خصائصها وتصنيفاتها.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الواقع لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات من بينها عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الاقتصاد الدولي، فقد يصنّف استثمار ما في الجزائر على أنه كبير، فيحين يصنف صغير في اليابان، لذلك فإن هناك عدة معايير تستخدم في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### الفرع الأول: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعايير التالية:

**أولا: المعايير الكمية:** حسب هذه المعايير تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الاختلاف بينها مثل: حجم العمالة، رأس المال، رقم الأعمال[1]، فعندما تدرس هذه المعايير كمدخل لتصنيف المؤسسات ترى معظم الدول أنّ هذه المعايير غير مجدية وفق البرامج الحكومية لهذه الدول بصفة أكيدة[2]،وأهمها:

[1] - عبد الله غالم و حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي2013، ص 3 .

[2] Michel Marchesnay et Karim Messeghem,**cac de stratégie de petites et moyennes entreprises**,paris,france, 1997 Pag: 18.

**1ـ معيار حجم العمالة:** يعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداما عند التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي[1].

وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع[2]:

ـ **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** وهي مشروعات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم الآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان وتنقسم إلى المؤسسات الكبرى دولية النشاط والمؤسسات الكبرى محلية النشاط.

ـ **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته، وهي تشترك بخاصية واحدة تتمثل في أن إدارتها يقوم بها صاحبها بصفة أساسية ويساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شريطة أن لا يزيد عددهم عن العشرة عمّال.

ـ **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** وتحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين 10 موظفين و50 موظفا.

**2ـ معيار رأس المال:** يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في مجال تصنيف مشاريع الأعمال من حيث الحجم وذلك نظرا لسهولة استخدامه إضافة إلى أن حجم رأس المال يعتبر أحد محددات الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، إلّا أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع اقتصادي معين إلى آخر[3].

[1]ـ أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، جامعة دمشق سوريا، 2010، ص 205.

[2]ـ قمر المللي، **المعوقات التنموية للمشروعات المتوسطة والصغيرة في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم القانونية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2015، ص 13.

[3]ـإلهام فخري طميله، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان، الأردن، 2009، ص 24.

**3ـ معيار رقم الأعمال:** يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمّال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار[1]:

ـ البساطة في التطبيق؛

ـ السهولة في المقارنة؛

ـ الثبات النسبي؛

ـ توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.

4ـ **معيار الطاقة الإنتاجية:** يطبق هذا المعيار بصفة خاصة على الأنشطة الصناعية، ويكون فعّالا في الصناعات التي تتخصص في منتج واحد مثل (صناعة السكر و الإسمنت) غير أنه لا يعتبر مقياسا دقيقا للحجم في حالة الصناعات التي تتعدد فيها أشكال المنتج مثل الصناعة النسيجية، فضلا عن الاختلافات بين المعدّات الفنية من حيث الكفاءة، كما قد يكون هذا المعيار مضللا عندما تكون المعدات والآلات غير مستغلة بكامل طاقتها[2].

ويمكن القول في الأخير أن كل معيار من المعايير الكمية التي سبق ذكرها يختلف الأخذ بها من دولة إلى أخرى وذلك بحسب مستوى التقدم الاقتصادي والانتاجي والسكاني التي وصلت إليه كل دولة، فما ينطبق على دولة لا يصلح في دولة أخرى والعكس.

**ثانيا:المعايير النوعية:** رغم الاستخدام الكبير للمعايير الكمية إلّا أن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية لتصنيف مثل هذا النوع من المؤسسات التي يمكن تفعيلها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي معيار الملكية، المسؤولية و الصناعة[3].

---

[1] ـمحمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:** دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008ـ 2011، ص 3.

[2] ـ رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل م د ) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، 2014–2015، ص ص 5ـ6.

[3] ـ الأخضر بن عمر وعلي باللّموش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي 2013 ، ص 4 .

1- **معيار المسؤولية:** نجد في المؤسسات الصغيرة المدير/ المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج والإدارة والتمويل في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.

**2-معيار الملكية:** تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية عائلية، ويلعب المدير/ المالك دورا كبيرا على جميع المستويات ونجد مثلا في الجزائر عددا من المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

**3-معيار الصناعة:** يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة، أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، حيث أن حجم المؤسسة صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فالمفهوم هنا نسبي، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها ولكنها تكون صغيرة من حيث الاستخدام،الموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها، وكبيرة في موجوداتها ومبيعاتها[1].

**4-المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالاسم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية.

**5- معيار محلية النشاط:** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجمها صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[2].

[1]- فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2008، ص64.

[2]- عبد الله غالم و حنان سبع، مرجع سبق ذكره، ص 3.

**الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لا يزال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف بين الدول وذلك لتعدد المعايير التي على أساسها يتم وضع التعريف، وبناءا على هذا فقد وضعت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

**1ـ تعريف البنك الدولي:** حيث يعرفها بأنها تلك المشروعات التي توظف أقل من 50عامل وتوصي بأن لا يزيد رأس المال المستثمر عن1000دولار للعامل[1].

**2ـ تعريف منظمة العمل الدولية:** تعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمالا ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأس مال ثابت[2].

**3ـ تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير:** يعرفها بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500000 دولار بعد استبعاد قيمة الأراضي والمباني[3].

**4ـ تعريف دول جنوب شرق آسيا:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدراسة التي قام بها بروتش وهيميز في إطار اتحاد شعوب بلاد جنوب شرق آسيا ( ASEAM ) اعتمادا على معيار عدد العمال[4]، والجدول أدناه يوضح ذلك:

---

[1]ـأيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، عمّان، الأردن، 2006، ص 33.

[2]ـ عبد الرحمان يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية "تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر ونظم وصيغة إسلامية**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية، 2000، ص21.

3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص54ـ 55.

[4]ـ عثمان لخلف، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 132.

**الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا**

| الحجم / المعيار | عدد العمال |
|---|---|
| **مؤسسة مصغرة** | محصورا بين 1- 9 |
| **مؤسسة صغيرة** | محصورا بين 10 – 49 |
| **مؤسسة متوسطة** | محصورا بين 50 – 99 |
| **مؤسسة كبيرة** | تشغل على الأقل 100 |

**المصدر**: ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص 45.

حيث أن المؤسسات في دول جنوب شرق آسيا تقسم حسب معيار عدد العمّال إلى مؤسسات مصغرة تكون محصورة بين 1و 9 عامل، والمؤسسة الصغيرة تكون محصورة ما بين 10و 49 عامل ، والمؤسسة المتوسطة محصورة بين 50و 99 عامل، والمؤسسة الكبير تشغل على الأقل 100 عامل.

**5- التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستوفي أحد الشروط التالية[1]:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار؛
- عدد العمال لا يزيد عن 250 عامل.

**6- تعريف الهند:** كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال، بحيث وضعت حدا أقصى لا يتجاوز 50 عاملا مما أدى إلى عدم التخفيف من حدة مشكلة البطالة، ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بحصر التعريف على رأس المال وحده، وبالتالي

[1]- رابح خاوني و رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، اتراك للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 28 .

أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة[1].

**7ـ تعريف جمهورية مصر العربية:** قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات والصناعات الصغيرة على أنها تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عامل وهذا ما يأخذ بعين الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم، أما الجهاز الحكومي فيأخذ 10عمال فقط أي ما يقصد بالصناعة الحرفية، أما الجهاز المركزي للإحصاء فيعتبر الوحدة الصغيرة هي تلك الوحدة التي يرتفع عدد عمالها إلى 20 عامل والتي لا يعمل بها أقل من 10 عمال[2].

**8ـ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** تختلف تعاريف هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بالقطاع، وفيما يلي أهم التعاريف في هذا البلد[3]:

1ـ **تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي:** يضع البنك تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على أساس تقديم المساعدات لها، فيعرفها على أنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود في السوق.

**2ـ تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية:** تعتمد هذه الإدارة جملة من المعايير لتحديد مفهوم المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية نذكر ما يلي:

- استغلال الإدارة والملكية؛
- أن لا يزيد عدد العمال عن 250 بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وأن لا يتجاوز 1500 عامل أحيانا.

**9ـ تعريف اليابان:** استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإنّ التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

---

[1] ـسامي بن خيرة و باديس بوخلوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05و06 ماي 2013، ص 9.

[2] ـهشام بن عزة، **دور القرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:دراسة حالة بنك البركة الجزائري،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012، ص 16.

[3] ـ خالد طالبي، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غي منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010ـ 2011، ص ص 5ـ 8.

ويوضح الجدول التالي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

**الجدول رقم(1ـ 2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

| القطاعات | رأس المال المستثمر | عدد العمّال |
|---|---|---|
| **المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي** | أقل من 100 مليون ين | 300 عامل أو أقل |
| **مؤسسات التجارة بالجملة** | أقل من 30 مليون ين | 100 عامل أو أقل |
| **مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات** | أقل من 10 مليون ين | 50 عامل أو أقل |

**Source:** Marchart Roger , Réussir nos PME, Paris, Dunod 1991, p: 40.

**10ـ تعريف الجزائر:** الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم، تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت عدة محاولات في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم1/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف الجزائري[1].

وقد تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وموجب هذا الأخير تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[2]:

ـ تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات؛

ـ تشغل من 1 إلى 250 شخص؛

ـ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري وأن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛

ـ تستوفي معيار الاستقلالية.

[1]ـ بغداد بنين و عبد الحق بوقفة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،05 و06 ماي2013، ص 3.

[2]ـ القانون رقم 17ـ 2 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 2 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017 ص 4.

وأيضا بالإضافة إلى هذا التعريف فقد يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنيف هذه المؤسسات وهذا مت يوضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم(1-3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

| | عدد العمّال | رقم الأعمال | الحصيلة السنوية |
|---|---|---|---|
| **المؤسسة الصغيرة جدا** | 1إلى 9 | أقل من 40 مليون دينار جزائري | لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري |
| **المؤسسة الصغيرة** | 10إلى 49 | لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري | لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري |
| **المؤسسة المتوسطة** | 50 إلى 250 | 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري | 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على المواد رقم 8، 9، 10 من القانون رقم 17- 2 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

من الجدول السابق نلاحظ:

- ✓ **المؤسسة الصغيرة جدا:** هي مؤسسة تشغل من شخص إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين دينار جزائري.
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي مليون دينار جزائري.
- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل ما بين خمسين إلى مائتين وخمسين شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

**الفرع الثالث: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

مهما تعددت التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن تحديد تعريف محدد وموحد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل[1]:

ـ إمكانية مقارنة حجم و نتائج هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛

ـ إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

ـ إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛

ـ تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل هذه المؤسسات.

## المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1ـ **المركزية:** تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المؤسسة بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة حيث تستخدم تلك المؤسسات في الغالب الهيكل البسيط، ومن العوامل المفسرة لإتباع المؤسسات المركزية عند ممارستها لأنشطتها هو سريان الجمع بين الإدارة والملكية[2].

**2ـالقابلية للتجديد والابتكار:** تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضا العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي[3]:

ـ التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة؛

ـ الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر؛

[1]- محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999 ، ص 22 .

[3]- عبد اللّه غالم و حنان سبع، مرجع سبق ذكره، ص8.

ـ تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار.

**3ـ الخصائص القانونية:** تتمثل الخصائص القانونية المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في[1]:

**ـ من ناحية الجانب المالي:** تحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا في فترة الإنشاء أو أثناء التشغيل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ما يجعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

**ـ من ناحية الملكية:** في معظم الحالات يكون هذا النوع من المؤسسات مملوكا لفرد واحد أو مجموعة محدودة من الأفراد سواء كانوا أسرة واحدة أو أقارب أو أصدقاء.

**ـ من ناحية الموقع الجغرافي:** إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من المؤسسات الكبرى وبالتالي لا توجد مشاكل في إقامتها بأي موقع مما يسهل إمكانية خلق مجتمعات إنتاجية بتكلفة محدودة.

**4ـ سهولة التأسيس (المنشأ):**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل ايجادها من الناحية القانونية والفعلية وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية، إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة، السهولة، الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام مؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

**5ـ توفير الوظائف الجديدة:** هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى[3].

**6ـ صغر الحجم:** يمثل صغر الحجم خاصية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المؤسسة صغيرة أو متوسطة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر، ويكون مراد هذا التطلع الحصول

[1]- بوبكر نعرورة وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي2013، ص4.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009 ، ص 27.

[3]- بلال مشعلي ، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 ـ 2011، ص40.

على ميزات تفرد خاصة ترافق أساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم، ولا ترغب المؤسسة الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توفر الفرص المواتية لها. وقد أدى صغر حجمها إلى انخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لاعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين[1].

**7ـ توفير احتياجات المؤسسات الكبرى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسة الكبرى سواء المحلية أو الخارجية.

بالإضافة إلى هذه الخصائص تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات أخرى تخص طبيعة العلاقات القائمة بين هذه المؤسسات ومتعامليها من أهمها[2]:

ـ لا يوجد انفصال بين الإدارة والملكية؛

ـ رغبة صاحب المؤسسة في المغامرة والمخاطرة؛

ـ وجود علاقات مباشرة مع العملاء؛

ـ صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع؛

ـ فعالية الاتصالات ووجود فرق عمل بين المالك والعاملين؛

ـ قوة العلاقات بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث تستفيد المؤسسة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة الذين يشكلون فريق ترويج لمنتجات المؤسسة؛

ـ مرونة الإدارة فهذه المؤسسات لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين؛

ـ بساطة التنظيم المستخدم وسهولة الاعتماد علو مستشارين وخبرات جديدة، ووجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة و أرباح وتحمل مخاطرة[1].

---

[1] جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة ،الصغيرة والمتوسطة ومشاكل لتمويلها**: دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، ديسمبر2003 ص215 .

[2] ـ هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2002، ص 22.

## المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات ويمكن تلخيص أهم التصنيفات التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:

### الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني

يمكن أن تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني حسب طبيعة الملكية أو حسب الطابع الاقتصادي أو حسب الحجم ويمكن تقسيم الشركات إلى نوعين:

- شركات الأشخاص؛
- شركات الأموال.

**أولا: شركات الأشخاص:** وهي الشركات القائمة على الاعتبار الشخصي وتنقسم إلى:

**1- شركات التضامن:** تقوم شركات التضامن على أساس وجود عدد من الشركاء، اثنين أو أكثر ويكون جميع الشركاء متضامنين وتقوم هذه النوعية من المشاركة على الثقة الكاملة بين الشركاء ، وتتميز هده الشركات بالسمات التالية[2]:

- شركة تضامن شركة ذات شخصية معنوية تقوم بين أشخاص معروفين لبعضهم تجمعهم رابطة التعارف والانسجام، وعلى هذا لا يمكن أن يتنازل أحد الشركاء عن حقوقه إلا بإذن باقي الشركاء؛
- تنحل الشركة بموت أحد الشركاء أو الحجز عليه أو إفلاسه ما لم يوجد اتفاق خلاف ذلك؛
- الشركاء متضامنون في تعهداتهم قبل الغير، يوفون بأموالهم ما يتبقى من ديون الشركة بعد نفاد مالها.

**2- شركة التوصية البسيطة:**شركة التوصية البسيطة هي الشركة التي تعقد بين الشريك الواحد او أكثر يكونوا أصحاب الأموال فيها خارجين عن الإدارة ويسمون موصين، حيث تتميز بوجود نوعين من الشركاء:

[1]- فريد راغب النجار، **دليل رجال الأعمال الحرة والمؤشرات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999، ص 7.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص 38.

ـ شركاء متضامنون ينطبق عليهم شرط المسؤولية الشخصية غير المحددة عن ديون الشركة وخسائرها لدى الغير؛

ـ الشركاء الموصون حيث يساهمون بنسب معينة في رأس مال الشركة ولا يتدخلون في الإدارة وعند حدوث خسائر يلتزمون بسداد ديون الشركة وكل حسب مساهمته في رأس المال فقط.

**3ـ شركة المحاصة:** هي شركة مستقرة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير ويقوم بأعمالها أحد الشركاء باسمه ويشترط قسمة الأرباح والخسائر بين جميع الشركاء ومن مميزاتها[1]:

ـ غرضها لا يتعدى عملا أو أعمالا معينة يؤدي في مدة قصيرة ثم تقسم الأرباح والخسائر بين الشركاء وبعدها تنقضي الشركة؛

ـ إنها شركة مستثمرة وأن الاستثمار هو أهم خصائصها فلا وجود لها أمام الغير إذ يقوم أحد الشركاء بأعمال هذه الشركة باسمه الخاص ويكون الشركاء مجهولين.

**ثانيا: شركات الأموال:**اعتمد النظام الرأسمالي عند نشوئه على فكرة المبادرة الشخصية و الملكية الفردية للمشروع، غير أن النمو الاقتصادي أدى الى ظهور شركات أكثر ضخامة وهي ما تسمى بشركات الأموال[2].

حيث تنقسم شركات الأموال إلى[3]:

ـ شركات مساهمة؛

ـ شركات ذات مسؤولية محدودة؛

ـ شركات التوصية بالأسهم.

**1ـ شركات المساهمة:** هي أكبر شركات الأموال، يقسم رأس مالها إلى أجزاء متساوية في القيمة والحقوق والواجبات وتسمى أسهما، وهي تطرح في السوق للبيع للاكتتاب العام، وهي عادة الأسهم العادية وقد تصدر أسهما ممتازة لها الأولوية في الأرباح وتسديد القيمة على الأسهم الغير عادية.

**2ـ الشركات ذات المسؤولية المحدودة:**وهي نوع من شركات الأموال وتطوير شركات الأشخاص وتتميز بأن عدد المساهمين لا يقل فيها عن اثنين و لا يزيد عن 5مساهمين ويكون رأس المال موزع على حصص

[1]ـ محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 50.

[2]ـ وائل عودة العكسة و آخرون، **محاسبة الشركات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص231.

[3]ـ أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة** ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2012، ص 63.

بين الشركاء محصورة بينهم، حيث لا يمكن انتقال هذه الحصص إلى غير الشركاء إلا بشروط محددة، كما لا يسمح بزيادة رأس مالها أو طرح أسهم للاكتتاب أو بيع سندات الدخول، وأعمال البنوك أو الادخار أو استثمار أموال لحساب الغير.

**3ـ شركة التوصية بالأسهم:** تأخذ هذه الشركة بعض الخصائص من شركة البسيطة والبعض من خصائص شركة المساهمة، فهي تتكون من شركاء متضامنون لهم صفة التاجر مسؤوليتهم غير محدودة نحو ديون وخسائر الشركة ولا يقل عددهم عن ثلاثة.

**الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها**

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية: المؤسسات العائلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات الحرفية والمؤسسات الحرفية الخدماتية.

**1ـ المؤسسات العائلية:** تنتشر المؤسسات العائلية في العديد من المجالات مثل صناعة الأثاث وبعض الصناعات الغذائية، وهي تلعب دورا أساسا في توفير فرص العمل وإنتاج العديد من المنتجات التي لا تحتاج إلى مستويات جودة عالية[1].

**2ـ المؤسسات التقليدية:**وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ويمكن أن نميز بين قسمين:

**أـ مؤسسات حرفية:** وترتبط هذه بالمناطق الحضرية وتعتمد على قوة العمل أكثر من قوة رأس المال وتستند على الخبرة الفنية والمهارات التقليدية لدى العاملين، ويعتبر العمل البشري والخبرة الفنية هي الأساس لهذه الصناعات.

**ب ـ مؤسسات حرفية خدماتية:** وهي تقدم خدمات معينة للأفراد مثل خدمات الصيانة داخل ورشات صغيرة[2].

**الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات**

[1]. فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص 41.

[2]- مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 179.

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ومن ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال[1]:

ـ العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية بإدخال أساليب وتقنيات حديثة واستعمال الأدوات والآلات المتطورة؛

ـ إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد لى الأساليب الحديثة والتسيير؛

يتم التركيز على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات بغض النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات ويمكن التمييز بين[2]:

1ـ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** وتضم كل من:

ـ تحويل المنتجات الفلاحية؛

ـ منتجات الأحذية والنسيج؛

ـ الخشب ومشتقاته؛

ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر، أما فيما يخص صناعة الأحذية تقوم بها مؤسسات تستعمل تقنيات بسيطة وكثيفة.

**2ـ مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:**ويضم هذا النوع كل المؤسسات المختصة في:

ـ تحويل المعادن؛

ـ الصناعة الميكانيكية والكهرو منزلية؛

[1]- شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر تلمسان، 2011ـ 2012،ص 34.

[2]- أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010ـ 2011 ص13.

ـ الصناعة الكيماوية؛

ـ صناعة مواد البناء.

وتتميز هذه الصناعات بشدة الطلب المحلي خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

**3ـ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**:تتطلب هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات التكنولوجية صناعة ذات كثافة في رأس المال، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضعيف حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة.

## الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب العمل

في هذا التصنيف نفرق بين ثلاث أنواع من المؤسسات[1]:

1ـ **مؤسسة غير مصنعة:** تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجه للاستغلال الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده، أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتوجات حسب احتياجات الزبائن.

2ـ **مؤسسات مصنعة:** يتميز عن صنف المؤسسات من حيث تقسيم العمل تعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة وإشباع أسواقها.

**3ـ المؤسسات الصغيرة المقاولة:** تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الاقتصادي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة والمؤسسة الثانية بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسات صغيرة[2].

[1]- أحمد حجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- شهرزاد برجي، مرجع سبق ذكره، ص35.

# المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة جدا نظرا للدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة والنامية، ولهذا سنحاول في هذا المبحث إبراز أسباب نشأة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية.

## المطلب الأول: أسباب بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اعتبرت المؤسسة الكبيرة النموذج الأمثل الذي تسعى جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إليه، بهدف الاستفادة من مزايا الحجم، أما الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لم يكن كبيرا إلا بعد عشرية السبعينات من القرن العشرين حيث يرى جيلثن أن إعادة الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة كان لعدة عوامل متقاربة فيما بينها وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1ـ **عوامل متعلقة بالمؤسسات الكبيرة:** وتتدرج ضمنها ضعف نموذج المؤسسة الكبيرة في التأقلم مع ظروف المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، وتخليها عن بعض الأنشطة التي كانت في السابق حكرا عليها، وذلك بفعل آثار ونتائج نظرية تقسيم السوق والمقاولة من الباطن.

**2ـ عوامل متعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال توزعها عبر كافة المناطق مما يسهل من عملية توزيع الثروة واليد العاملة، ومساهمتها في تحسين ظروف العمل، وفضلا عن ذلك تلعب دورا فعالا في الإبداع التكنولوجي، كما أنها تعتبر بمثابة النواة الأولى لنشأة الصناعات والمشاريع الكبرى.

**3ـ عوامل متعلقة بالمحيط الاقتصادي:** يندرج ضمن تلك العوامل سياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير وانسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في

[1]- ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية:** دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010- 2011، ص ص177- 181.

الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

## المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار التي تلعبها والتي تكمن فيما يلي:

1ـ **توفير مناصب العمل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولا سيما النامية منها من مشكلة البطالة إذ تعتبر من أهم القطاعات الصغيرة المستحدثة لمناصب شغل جديدة فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال[1]، حيث تتميز هذه المشروعات بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، فتكلفة فرصة العمل المتولدة في هذه المشروعات منخفضة بما يناسب الدول النامية، كذلك فإن هذه المشروعات وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، وأيضا فإن هذه المؤسسات تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها[2].

**2ـ تقديم منتجات و خدمات جديدة:** يمثل الإبداع والابتكار جانبا هاما في إدارة المؤسسات الصغيرة، فغالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة مصدرا للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة والتي تنبع من معرفة هده المؤسسات لاحتياجات عملائها وكمثال على ذلك ظهر منتج الطائرة الهليكوبتر لأول مرة في شركات صغيرة.

**3ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية والتكنولوجية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا من المؤسسات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، حيث توفر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك مما يحقق أعلى فائق من الإمكانيات المتاحة في كل مشروع[3].

---

[1]ـ هشام بن عزة مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]ـ صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، 2011، ص17.

[3]ـ محمد صالح الحناوي وآخرون، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،1999، ص28.

4ـ **ترقية الصادرات:** فقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة و وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في ميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية[1].

5ـ **استغلال المدخرات البسيطة:** إن مالكي المدخرات البسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة من خلال تأسيس المشروعات الصغيرة الخاصة. بهذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا أن تظل بدون استغلال، من خلال الاحتفاظ بها في منازلهم وتآكلها بفعل التضخم وانخفاض القوى الشرائية أو ايداعها في البنوك مقابل فوائد متدنية.

6ـ **المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية أو المحلية:** تضع دول عديدة خطط للتنمية المحلية أو الحضارية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيض الضغط على بعض الأماكن والمدن الكبرى[2].

## المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية على الصعيد الاجتماعي أهمها:

1ـ **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات بين المستهلكين يوجد علاقة قوية بين المنتج والمستهلك ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

**2ـ زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية، والشعور

[1]. محمد البشير مبيروك و صالح حميدات، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، 13و 14أفريل 2008، ص ص 10ـ 11.

[2]ـ نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2007، ص 82.

بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها[1].

**3ـالمساهمة في تدعيم عمل المرأة:** وخصوصا الريفية في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب عمالة نسائية في أعمال كثيرة منها صناعة الملابس الجاهزة والتطريز أو المشروعات الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وبالتالي يحد من بطالة النساء.

**4ـ تنمية القدرات الذاتية للأفراد:** (حرفيين وصناعيين تقليديين) وذلك بالقدرة على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتناسب واحتياجات الاقتصاد الحديث[2].

**5ـ محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

**6ـ التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسة من مناصب شغل سواء للمالك المسير أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة.

**7ـأساسية التنوع الثقافي في الاقتصاد:** يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه مما يسهم في توسيع الاقتصاد[3].

بالإضافة إلى مجموع هذه الأهمية يمكن أن نقدم أدوار أخرى تتمثل في[4]:

ـ تعمل هذه المؤسسات على تحفيز وتشجيع الهجرة من المناطق المكدسة وغير المواتية للتطور والنمو إلى المجتمعات الصناعية الجديدة الأكثر ملائمة؛

ـ المساهمة في الحراك الاجتماعي واستمرار النمو المجتمعي، وتنشيط التراكم الرأسمالي اللازم لنمو المجتمعات؛

ـ استخدامها للخامات المحلية يحقق هدفا استراتيجيا مزدوج الفائدة حيث يحقق استخدام الخامات المحلية قيمة مضافة للاقتصاد القومي، ويمنع هدر الموارد القومية.

## المبحث الثالث: مشاكل وأساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]. خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16- 17.

[2]. قمر المللي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3]. رامي حريد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4]. صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها لا تخلو من المشاكل سواء مشاكل تمويلية، مشاكل العقار الصناعي ولهذا سنتناول في هذا المبحث أهم عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة وأساليب ترقيتها للخروج من المشاكل التي تتعرض لها.

## المطلب الأول: محددات نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هدا المطلب إلى عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في:

**الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن تقسيمها إلى[1]:

**أولا: العوامل الخارجية:** والتي خرجت بها الدراسات التي أجريت على الدول العربية وهي:

ـإعداد بنية تشريعية حديثة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ خلق برامج تنموية تساهم في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ تأسيس حاضنات أعمال تحتضن الأفكار الإبداعية والتي يمكن أن تتحول إلى مشاريع ريادية؛

ـ تبسيط إجراءات التسجيل والحصول على التمويل، وتقديم الدعم الفني والتدريبي المطلوب؛

ـ تكييف الأنظمة الاقتصادية العربية مع النماذج التي تمت دراستها في الدول المتقدمة حسب طبيعة وخصوصية كل دولة، وذلك من خلال تطبيق أفضل السياسات والممارسات لإنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.

**ثانيا: العوامل الداخلية:** وتتعلق بشكل أساسي على المواقف والمهارات المرتبطة بالقدرات الخاصة بصاحب المؤسسة، ومن بين هذه العوامل الداخلية نجد[2]:

[1]. ليلى بن عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 44ـ 46.

ـ التمتع بالمهارات الكافية لإدارة مثل هذا النوع من المؤسسات مثل التخطيط، الإدارة المالية، الاستعداد لتحمل المخاطر؛

ـ الإستعداد لاتخاذ القرارات الفورية؛

ـ السرعة والحماس في تنفيذ الأفكار والقدرة على تحويلها إلى مشاريع، مع امتلاك حسن التعبير؛

ـ المعرفة التامة بمختلف الجوانب المحيطة بالمؤسسة قبل إنشائها، بدءا بإعداد دراسة الجدوى التي تمكن من تقدير التكلفة الكلية للمؤسسة قبل التأسيس، والتنبؤ بحجم المبيعات وحجم التكاليف مع إمكانية التنبؤ المستقبلي للمؤسسة خلال السنوات اللاحقة؛

ـ معرفة الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة، والتهديدات ونقاط القوة والضعف؛

ـ الاتصال الذي يعد عصب المؤسسة ووسيلة لتبادل الأفكار والمعلومات؛

ـ الإستعانة واستشارة ذوي الخبرة والتخصص من خلال زيارة مكاتب الاستشارات المالية وكذا الأخذ رأي الخبراء والاستشاريين في مجال نشاط المؤسسة.

**الفرع الثاني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ليس من الضروري أن تحقق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحا فمن الممكن خروج بعض المؤسسات من السوق في فترات زمنية قصيرة نتيجة لأخطاء ارتكبها أصحاب تلك المؤسسة أو القائمين على إدارتها أو لأسباب خارجية نابعة من البيئة التي تعمل بها المؤسسة، وبشكل عام نستطيع القول بأن أهم الأسباب النابعة من البيئة الداخلية تحديدا والكامنة وراء فشل هذه المؤسسات تتمثل في[1]:

ـ عدم كفاءة الإدارة (سوء الإدارة)؛

ـ نقص الخبرة الإدارية والتسويقية في مجال العمل؛

ـ سوء الإدارة المالية؛

ـ الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي؛

[1]. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغير**ة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، 2012 ، ص ص 20ـ 21.

ـ النمو غير المسيطر عليه؛

ـ الموقع غير الملائم؛

ـ نقص السيطرة على المخزون.

## المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد والاهتمام الكبير بها من طرف القطاعات الاقتصادية إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل التي تكون عائق نحو تطورها ودفع عجلتها نحو التنمية ونلخصها فيما يلي:

أولا: **المشاكل التنموية:** تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول[1]، التي تتمثل في صعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصاريف، فضلا من عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها، سواء كان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك للأسباب التالية[2]:

ـ ضعف الضمانات اللازم تقديمها للبنوك للحصول على التمويل؛

ـ ارتفاع نسبة المخاطر لعدم القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية، مما يعيق تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ما يزيد درجة المخاطر لديه.

**ثانيا: المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي:** من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل العقار وذلك بسبب عدم تنظيم آليات الحصول عليه،لذا فهو من المشاكل التي يجب على الدولة أن تعتني بها وتوليها اهتماما كبيرا، نظرا لأهميتها وتأثيرها على استثمارات المؤسسات الصغيرة

[1]ـ كريم قاسم و عثمان مريزق، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17و12أفريل 2006، ص 516.

[2]ـ فريدة لقرط وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25و28 ماي 2003، ص ص 122ـ 123.

والمتوسطة[1]، إذ نجد الكثير من الأراضي قد استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع بينما بقى الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطاتهم يعانون من هذا المشكل[2].

**ثالثا: المشاكل الإدارية ونقص الخبرة التنظيمية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على كفاءة وخبرة أصحابها، ولا تستطيع أن تستفيد من خبرات المختصين، أو تعين الموظفين الذين يمكنهم إعداد التحليلات والتوقعات للسوق، ولأعمال المؤسسة لتتمكن من الاستفادة من هده المعلومات مستقبلا بنفس الكفاءة[3].

**رابعا: مشاكل متعلقة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية:** تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية وصعوبة اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدوديته في مجالات التدريب[4].

## المطلب الثالث: أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت ضرورة لابد منها نظرا للدور المتميز لهذه المؤسسات لذلك فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة والتي تهدف جميعها إلى خلق بيئة استثمار مشجعة ومنها[5]:

1ـ **في مجال التمويل:** تعد إشكالية التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا ينبغي تنمية القدرات والسياسات المصرفية لصالح هذه المؤسسات من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض.

---

[1]ـ دهبية لطرش، **استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات الشراكة الاقتصادية الجزائرية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13 و14 نوفمبر 2006، ص 9.

[2].عبد الرحمان بن عنتر ، **نمو وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية الدولية**، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، في 25و26 أكتوبر 2007، ص 7.

[3]ـ محمد علي عارف جعلوك، **أعمال المقاولات**، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، إسكندرية، مصر1999، ص 172.

[4]ـ محمد صالح الحناوي وآخرون، **الأعمال في عصر التكنولوجيا**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 687.

[5]ـ عبد اللّه غالم وحنان سبع، مرجع سبق ذكره، ص ص 09ـ 10.

**2ـ إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن مالكي هذه المؤسسات في الغالب ليست لهم خلفية علمية تساعد على إحداث التوازن بين وظائف المؤسسة (الإنتاج، التسويق، الأفراد، المالية)، لذا فإن مثل هذه الدورات تساعد على خلق نوع من القدرة على التعامل مع الأحداث ومواجهتها.

**3ـ إيجاد تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة:** إن وجود المؤسسات الكبيرة في الأسواق لا يمثل خطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل بالعكس فوجود مثل هذه المؤسسات يساعد على خلق مؤسسات إضافية في حالة ما إذا كان هناك تنسيق، فمن المهم أن يلعب القطاع الحكومي دوره في تعريف حاجيات المؤسسات الكبيرة من السلع الوسيطة وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4ـ **تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوغل في الأسواق الخارجية:** وذلك من خلال استخدام الانترنيت كوسيلة هامة للبيع والشراء بين المؤسسات والزبائن في مختلف الدول، كما أن للقطاع الحكومي دور مهم في دفع هذه الاستراتيجية من خلال برنامج وطني يقوم بالترويج لهذه الصناعات الوطنية في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الدعم التقني والإداري لها في حالة التوغل في الأسواق الخارجية.

**5ـ الأخذ بفكرة الحاضنات:** هي تقنية جديدة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنات الأعمال، والتي يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة، وتقدم هذه المؤسسات خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر، بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات أخرى في مرحلة التأسيس الأولى للاستفادة منها.

**خلاصة الفصل الأول:**

ما يستنتج من هذا الفصل هو أن تعدد المعايير الكمية والنوعية يصعب من تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج وسياسات الدعم لها والتي يجب أن تعد وفق لظروف كل دولة، كما يمكن تصنيف هذا النوع من المؤسسات على أساس عدة معايير أيضا، دون ان ننسى الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بسبب قدرتها على المزج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل، زيادة الطاقة الإنتاجية،... ومع هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعترضها مجموعة من المشاكل وخاصة التمويلية منها والتي تحد من أدائها وفعاليتها.

# الفصل الثاني:

# أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## تمهيد الفصل الثاني:

إن نجاح واستمرار أي مؤسسة ومهما كان حجمها يعتمد أساسا على نوعية تمويلها، وهذا طبعا لتوفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، ولا تختلف مصادر التمويل من مؤسسة إلى أخرى وإنما يكمن الاختلاف في سهولة اللجوء إلى تلك المصادر، إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة خاصة اتجاه مختلف مصادر التمويل بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة أو المسجلة في السوق المالي. ونظرا للدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، فإن الدولة الجزائرية قد أعطت مجالا واسعا ودعما كبيرا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا مند بداية التسعينات، ويظهر ذلك من خلال اعطائها حيزا هاما في السياسات الاقتصادية بظهور عددا من الهياكل والآليات أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات.

ولهذا وجب علينا التطرق في الفصل الثاني إلى أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتكون من المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التمويل.
- **المبحث الثاني:** مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثالث:** هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

## المبحث الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أي مؤسسة اقتصادية لما له من تأثير فعّال على جميع الوظائف الأخرى، حيث تتمثل عملية التمويل في إيجاد الموارد اللازمة من أجل توظيفها في المشاريع الاستثمارية وبالتالي كان التمويل هو الحل لسد هذه المتطلبات. ومن خلال هذا المبحث نحاول إعطاء صورة واضحة عن التمويل من عدة جوانب .

### المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه

سيتم التعرف في هذا المطلب في الفرع الأول على مفهوم التمويل، أما الفرع الثاني سنتطرق إلى وظائف التمويل وذلك على النحو التالي:

#### الفرع الأول: مفهوم التمويل

إن التمويل لا ينحصر على تعريف واحد بل يتباين من تعريف إلى آخر :

ـ التمويل هو مجموعة من الخصائص والأسس والنظريات العلمية، التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسب استخداماتها من جانب الأفراد والمؤسسات و الحكومات[1].

ـ التمويل هو الإمداد بالأموال اللازمة في وقت الحاجة؛

ـ هو توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2]؛

ـ توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات اللازمة للمشروعات الاستثمارية، وتكوين رؤوس أموال جديدة [3]؛

ـ كما يمكن اعتبار التمويل هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان دلك من مصادر داخلية أو من مصادر خارجية[4].

---

[1]ـ عبد اللّه ابراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17و 18 أفريل 2006.

[2]ـ سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016-2017، ص85.

[3]ـ جمال محمد جمال، **موسوعة التمويل(القروض المصرفية والتمويل)**، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، مصر، 2015 ص 71.

[4]ـ سمير نعشيش، **التحليل الائتماني في تنفيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 119.

ونستخلص من خلال التعاريف السابقة إلى أن التمويل في المؤسسات هو: الحصول على المبالغ النقدية اللازمة لتأسيس أو تطوير المشاريع، وبالتالي يعتبر من أساسيات وضروريات إنشاء وتوسيع المؤسسات بمختلف طبيعة نشاطها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسة إلى الأموال من مصادر مختلفة.

**الفرع الثاني: وظائف التمويل**

إن آلية التمويل تعتبر من أهم الوظائف في مختلف في المشاريع نظرا لما توفره من ليونة في سير العمل، حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بها. ومن أبرز وظائف التمويل[1]:

**1-التخطيط المالي:** أي وضع توقعات مستقبلية للمؤسسة، حيث أن تقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية.

**2-الرقابة المالية:** تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة.

**3-الحصول على الأموال:** عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وعليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح.

4-**الاندماج:** هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات، تفقد فيه استقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية. فتصبح أصول وخصوم المؤسسة المندمجة تابعة الى المنشأة الجديدة أو جزء منها فقط.

**5-الانضمام:** يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها المالية وشخصيتها القانونية، فتصبح أصول وخصوم المؤسسة المندمجة تابعة إلى المؤسسة الجديدة القديمة.

## المطلب الثاني: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المؤسسات وتتجلى أهميته حتى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمثل هذه الأهمية في[2]:

**أولا:** أنّ السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية إلّا عن طريق قرار التمويل.

---

[1]- محمد إبراهيم العبيدات ، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص ص 21- 22.

[2]- عبد اللّه بلعيدي، **التمويل برأس المال المخاطر**: دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 10.

**ثانيا:** الاستخدام الأمثل للتمويل الخارجي يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزان مدفوعات الدولة.

**ثالثا:** يساهم التمويل التقليدي في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد وتحسين رأس المال الثابت للمؤسسة، ويعتبر أيضا كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه بها احتياجاتها الجارية والخروج من العجز المالي.

**رابعا:**يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

كما يمكن ذكر أهمية أخرى للتمويل في الآتي[1]:

ـ تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية والسلع المباعة أي تغطية احتياجات العملية الإنتاجية والتسويقية ولمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالاستغلال مثل الأجور؛

ـ تكمن أهمية التمويل خاصة عند قيام المؤسسة بعمليات التوسع في بحاجة لتجديد استثماراتها بإعادة صيانة آلاتها وامتلاك معدات وعقارات جديدة أي كل ما يساعدها؛

ـ توفير مناصب شغل جديدة ممّا يقلل من البطالة؛

ـ تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛

ـ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم، كما يتحكم التمويل في قرارات التسعير وآليات التحصيل في المؤسسة.

## المطلب الثالث: العوامل المحددة لاختيار نوع التمويل وأشكاله

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل المحددة لنوع التمويل وأشكاله.

### الفرع الأول: العوامل المحددة لاختيار نوع التمويل

عندما تقرر المؤسسة نوعية الأصول التي ترغب في انتقائها أو المشاريع التي تهدف إلى إنجازها فإنها تقيم مختلف مصادر التمويل المحتملة في ضوء الاعتبارات التالية[2]:

ـ حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال خلالها؛

ـ تكلفة التمويل مقارنة مع معدل التكلفة السائدة ومع عائد الاستثمار المتوقع؛

[1] ـ هشام بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] ـ جمال محمد جمال، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ـ الآجال التسديد وتزامنها مع التدفقات المتوقع تحقيقها من استغلال المشاريع الممولة؛

ـ القيود التي يفرضها المموّلون على المؤسسة المقترضة كشروط عدم الاقتراض؛

ـ توزيع الأرباح والمحافظة على معدلات محددة من النسب المالية طوال فترة الاقتراض.

**الفرع الثاني: أشكال التمويل**

هناك عدة أشكال للتمويل والتي نذكر منها التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر:

**أولا: التمويل المباشر**:هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين تتمثل في [1]:

1-**المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، ويرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل:

*إصدار سندات.

*الائتمان التجاري.

*التمويل الذاتي.

*تسهيلات الاعتماد.

2-**الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد

والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائدة مختلفة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

**ثانيا: التمويل الغير مباشر**: يعبر عن الشكل الثاني للتمويل، أي بواسطة الهيئات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، سواء مصرفية أو غير مصرفية[2].

وللتمويل غير المباشر خصائص أهمها[3]:

ـ دور السوق النقدية ضئيل في التأثير على السيولة، ويلعب البنك المركزي دورا في التوازن النقدي؛

[1]ـ علي الناصر مأمون وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016، ص، 28.

[2]ـ جمال محمد جمال، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3]ـ عبد القادر خليل و سليمان بوفاسة ، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17و18 أفريل 2006، ص 401.

ـ الإصدار النقدي يعتمد على جلسة مقابلات معروفة أهمها القروض المقدمة للاقتصاد؛

ـ معدلات الفائدة يتم تحديدها إداريا، ولا تعبر عن توازن السوق بين عرض وطلب النقد؛

ـ التمويل يتم عن طريق القروض المصرفية قصيرة، متوسطة وطويلة.

## المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فإنها تحصل على التمويل من مصادر مختلفة متعرضة لمجموعة من المشاكل التمويلية التي تحاول أن تتجنبها، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف إلى مصادر التمويل التقليدية والحديثة وأهم المشاكل التمويلية.

### المطلب الأول:مصادر التمويل الكلاسيكية

تتمثل في تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية وتتمثل في:

#### الفرع الأول:التمويل طويل الأجل

يعتبر التمويل طويل الأجل الجزء المكمل لمكونات الهيكل المالي والذي يمثل في نفس الوقت مكونات هيكل رأس المال،حيث يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي توفر للمؤسسة تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة[1].

وهناك عدة مصادر للتمويل طويل الأجل وأهمها ما يلي:

**أولا: الاقتراض من العائلة والأصدقاء:** وتتمثل هده المرحلة الأموال في الحصول على الأموال من الأقارب والأصدقاء والزملاء ومؤسسات الرعاية في مجال الفكرة الجديدة، وتكون في الغالب على شكل تقاسم لرأس المال أو قروض بدون فوائد ومنح[2]، وهي تعتبر المصدر المهم الثاني بعد المدخرات الشخصية في تمويل الأعمال الصغيرة ويقدمون ما يقارب 80% من رأس المال الأولي لبدأ المشروع بالإضافة إلى المدخرات الشخصية[3].

---

[1]ـ قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2009، ص 307.

[2]ـ عبد السميع روينة و اسماعيل حجازي، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 17و18أفريل 2006، ص 307.

[3] ـ طاهر محسن منصور الغالبي، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 268.

**ثانيا: التمويل بالأسهم العادية:** تعد الأسهم العادية أحد أشكال التمويل طويل الأجل الخارجي المتاحةّ أمام المؤسسات ومن المصادر الأساسية للتمويل الممتلك والمصدر الأول في المراحل الأولى لتأسيس المؤسسة، وكذلك عن ظهور الحاجة للأموال بعد سنوات التأسيس لمواجهة متطلبات الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجديدة [1]، ويعرف السهم على أنه حصة معينة في ملكية مؤسسة ما، يحق لصاحبها المشاركة في أرباح وإدارة المؤسسة ويحصل حملة الأسهم على الأرباح الموزعة بعد أن تقوم بتسديد التزاماتها اتجاه الغير[2].

وتتميز الأسهم العادية كمصدر تمويلي بالعديد من المزايا[3]:

ـ لا تشكل الأسهم العادية التزاما ماليا على المؤسسة، فإذا حققت الشركة الأرباح تقوم بتوزيع نسبة معينة على المساهمين؛

ـ سهولة التعامل بالأسهم من حيث البيع والشراء كما يمكن تداول الأسهم بأعداد قليلة.

**ثالثا:التمويل بالأسهم الممتازة:** الأسهم الممتازة هي هجين يشبه السندات في بعض الجوانب والأسهم العادية من جوانب أخرى، ومثلها مثل السندات لها قيمة إصدار ولا يحق لحملة الأسهم الممتازة التصويت في مجلس الإدارة إلاّ أنهم يتمتعون بالأولوية على حملة الأسهم العادية في الحصول على حقوقهم اذا ما تعرضت المؤسسة للانهيار[4].

ومن مزايا التمويل عن طريق الأسهم الممتازة ما يلي[5]:

ـ عدم الالتزام القانوني على دفع توزيعات الأرباح أو مبلغ التمويل لحملة الأسهم الممتازة؛

ـ في حالة التصفية تكون لحملة الاسهم الممتازة الأولوية .

**رابعا:التمويل بالسندات** : إنّ السندات هي عبارة عن نوع من القروض طويلة الأجل التي تنقسم إلى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل واحد منها سند. وتلتزم المؤسسة بسداد الفائدة وأصل القرض في تواريخ معينة لحملة السندات، وتطرح السندات للاكتتاب العام، وبالتالي يتم تسويقها بين مجموعة المستثمرين في سوق المال.

---

[1]ـ محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**،، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010، ص472.

[2]ـ نوري موسى شقيري وآخرون، **إدارة الإستثمار**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان ،الأردن،2012 ، ص62.

[3]ـ شقيري محمد ابراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[4]ـ علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 280.

[5]ـ دريد كامل آل شيب، **إدارة مالية الشركات المتقدمة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2010، ص 181.

وتوجد عدة مزايا للسندات وهي[1] :

ـ ينطوي إصدار السندات على حصول المنشأة على بعض المزايا الضريبة لأن الفائدة على السندات تعتبر من أنواع التكاليف التي تستقطع من الإرادات قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة؛

ـ ان استخدام السندات في التمويل يمكن من الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار دون أن يترتب على ذلك تدخل الغير في الإدارة والسيطرة على المشروع.

**خامسا: التمويل بالأرباح المحتجزة:** تعتبر مصدرا ذاتيا ذات أهمية كبيرة في المؤسسات الناجحة بإتباعها سياسة توزيع متوازنة بين عائدات مناسبة لأصحاب المشروع وفي نفس الوقت توافر موارد ذاتية للمؤسسة[2].

ومن مزايا الأرباح المحتجزة[3]:

ـ مصدر متاح لكل المؤسسات الرائدة؛

ـ توافرها بسهولة دون جهد الدخول في مفاوضات أو وضع شروط؛

ـ لا تؤثر في عدد الأصوات.

## الفرع الثاني:التمويل قصير الأجل

يعتبر التمويل قصير الأجل من المصادر الأساسية للتمويل وينقسم الى نوعين:

**أولا:الائتمان المصرفي:**حيث تستطيع المشروعات الالتجاء إلى المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المحلية للحصول على التمويل اللازم، وغالبا ما يتم الاقتراض بغرض تمويل رأس المال العامل على أساس مؤقت، وفي هذه الحالة إذا ظهر من كشوف التدفق النقدي توافر سيولة نقدية كافية، فإنه يتعين عندئذ تخفيض الاقتراض من المصارف التجارية[4]،ويتعهد المشروع بسداد القرض والفوائد المستحقة

[1]ـ محمد صالح الحناوي وآخرون، **الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2008، ص ص 329ـ 330.

[2]ـ أيمن الشنطي وآخرون، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية للشر والتوزيع، عمان ، الأردن ،2010 ، ص 7.

[3]ـ أيمن الشنطي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص77.

[4]ـ عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية(مدخل كمي)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2013، ص273.

وتتحدد شروط السداد وسعر الفائدة في ضوء اعتبارات كثيرة مثل المشروع ومجال أعماله ودرجة المخاطرة وشخصية صاحب المشروع،رأس مال المشروع[1].

**ثانيا:الائتمان التجاري:** يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من أنواع التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر بها أو تستخدمها في العملية الصناعية ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر الديون قصيرة الأجل ونظرا لكون المشروعات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أكثر كما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

## المطلب الثاني :مصادر التمويل الحديثة

بالإضافة إلى مصادر التمويل الكلاسيكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ذكرناها سابقا في المطلب الأول، ظهرت مصادر أخرى حديثة أصبحت تعتمد عليها هذه المؤسسات بهدف الحد من المخاطر التي كانت تواجهها، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض هده المصادر.

### الفرع الأول: التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، وبذلك تجدر الإشارة إلى أن أساليب التمويل الإسلامية تتميز ببعض المميزات عن أساليب التمويل المعاصرة مستوفية لمعايير التمويل السليم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

#### أولا: التمويل عن طريق المرابحة

**1ـ تعريف المرابحة:** توجد تعاريف عديدة للمرابحة لدى الفقهاء، وهي وإن اختلفت في الصياغة إلاّ أن دلالتها واحدة، حيث تدور حول بيع السلعة ثمن شرائها وزيادة ربح، حيث يقول أحد الفقهاء المرابحة:بيع السلعة بالثمن الذي اشتراه به وزيادة ربح.

**2ـ مشروعيتها:** يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة في الإسلام بأدلة عامة غير مباشرة مثل قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» سورة البقرة الآية 275، والرأي الراجح لدى الفقهاء أنّ المرابحة جائزة شرعا.[2]

[1]ـ مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 ، ص178.

[2]ـ خلفان أحمد عيسى، **صيغ الإستثمار الإسلامي**، الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص81

**3ـ:أنواع المرابحة:**

**أـ المرابحة البسيطة:** وهي التي تتم بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي قد يكون اشتراها، في وقت سبق واحتفظ بها، إلى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الأول بالإضافة إلى ربح معلوم[1].

**ب ـ المرابحة المركبة:** هذا النوع الثاني من بيع المرابحة والفرق الأساسي بينه وبين بيع المرابحة الأول، هو ملكية السلعة المبيعة للبائع (البنك) وقت التفاوض[2].

**ثانيا: التمويل عن طريق المشاركة:**

**1ـتعريف المشاركة:** هي عقد شراكة يلتزم فيه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي من خلال تقديم حصة من رأس المال أو من العمل لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة[3].

**2ـمشروعيتها:** تستمد المشاركة مشروعية شركة العنان، وهي مشروعة بالكتاب لقولة تعالى:«فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذلك فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ» سورة النساء الآية 12.

3ـ **أنواع المشاركة:**

أـ **المشاركة في تمويل رأس المال العامل:** يتكون رأس المال العامل في المؤسسات من كافة الأصول والموجودات المتداولة، وكثيرا ما تحتاج المؤسسات إلى تمويل بعض مراحلها مثل شراء المواد الأولية أو دفع أجور العمالة، ويمكن للبنك الإسلامي أن يشارك في تمويل رأس المال العامل بحيث يصبح شريكا مؤقتا في المؤسسة[4].

ب ـ **المشاركة الدائمة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه المؤسسة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة، أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة[5].

---

[1]ـ نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 140.

[2]ـ مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2006 ، ص 275.

[3]ـ سعيد علي العبيدي، **الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص303.

[4]ـ محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،الأردن، 2008 ، ص ص224 ـ 231.

[5]ـ إبراهيم محمد خريس وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 191.

ج ـ **المشاركة المؤقتة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف السرعة مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هدا المشروع في المستقبل، حيث يتم في النهاية تصفية المؤسسة وحصول كل طرف على حقوقه، بمعنى أن المشاركة الثابتة المنتهية تكون في ملكية مشروع معين[1].

د ـ **التمويل بالمشاركة المتناقصة:** هو عبارة عن قيام الممّول (المصرف) بتقديم رأس المال اللّازم لطالب التمويل، على أن يسترد الممّول رأس المال تدريجيا، خلال فترة معينة، ويصلح هذا النوع من التمويل في حالة رغبة الشريك في الاستثمار بالمشروع لنفسه بعد فترة، وفيه يكون من حق الشريك المتمول أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع[2].

**ثالثا: التمويل عن طريق المضاربة:**

1ـ **تعريف المضاربة:** المضاربة شركة عقد في الربح بمال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب العامل، ويلاحظ أن محل المشاركة هو الربح وليس المال.

2ـ **مشروعيتها:** تستمد مشروعيتها من الكتاب لقوله تعالى: "«وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا» سورة النّساء، الآية 101[3].

3ـ **أنواع المضاربة:**

أـ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

ب ـ **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة التي يمنح فيه رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

ج ـ **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفيين يقدم فيها الطرف الأول ويقدم الطرف الثاني العمل.أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.

---

[1]ـ ابراهيم محمد خريس و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2]ـ حسني عبد العزيز جرادات، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2011، ص 124.

[3]ـ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 212.

د- **المضاربة المشتركة أو المتعددة:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون[1].

**رابعا: التمويل باللإستصناع:**

1- **تعريف الإستصناع:** هو بيع عين موصوفة في الذمة ، عمل وشرط عمله على الصانع[2].

**2- مشروعيته:** يستدل على مشروعية الإستصناع من حديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما، وحديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم منيرا[3].

3- **أنواع الإستصناع:**

أ- **عقد الإستصناع المقترن بتوكيل الصانع ببيع السلعة المصنّعة:** في مثل هذه الحالات يقوم البنك بتمويل عملية الصانع من خلال توقيع عقد استصناع يكون في البنك مستصنعا، ويتم توقيع عقد وكالة منفصل عن عقد الإستصناع يوكل فيه البنك الإسلامي الصانع ببيع السلعة المصنّعة لصالحه مقابل أجرة محددة أو بدون مقابل.

ب - **الإستصناع المقترن ببيع المرابحة للواعد بالشراء:** في هذه الحالة يقوم البنك الإسلامي بتوقيع عقد استصناع يكون فيه مستصنعا بعد أن يكون قد حصل على وعد من طرف آخر بشراء السلعة.

جـ - **الإستصناع الموازي:** وفيه يكون البنك صانعا ومستصنعا، وبنفس شروط عقد الإستصناع السابق، ويراعى في هذه الحالة أن تكون مدة عقد الإستصناع الثاني وثمن السلعة في أقل من المدة والثمن في عقد الإستصناع الأول[4].

**خامسا: التمويل بالسّلم:**

[1]- حسين محمد سمحان و موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**،الطبعة الأولى، دار المسيرة للشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2009، ص114.

[2]- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص63.

[3]- محمد شيخون، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2001، ص 127.

[4]- حسين محمد سمحان ، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن،2013، ص 277.

1ـ **تعريف السّلم:** بيع السلم هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، ولكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين[1].

2ـ **مشروعيته:** يستدل بمشروعية السلم بحديث نبوي: حيث روى ابن عبّاس ـ رضي اللّه عنهماـ عن النبي صلى اللّه عليه وسلم: أنه قدم المدينة والناس يسلفون في التمر السنتين والثلاث فقال عليه الصلاة والسلام: من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم[2].

**الفرع الثاني: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:**

يشكل رأس المال المخاطر أحد الوسائل التمويلية الهامة التي تلجأ إليها المؤسسات الناشئة والذي سنتطرق إليه في هذا الفرع.

**أولا: نشأة فكرة رأس المال المخاطر:** ظهرت فكرة رأس المال المخاطر بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لاحتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء أول شركة متخصصة في رأس المال المخاطر سنة 1946من قبل الجنرال الأمريكي فرنسي الأصل ، تحمل إسم المؤسسة الأمريكية للبحث والتطوير(ARDC)، أما في أوروبا فقد تم تأسيس الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر في سنة 1983، ثم انتشرت الفكرة في معظم دول العالم[3].

**ثانيا: مفهوم رأس المال المخاطر:** هو مشاركة في الخطر بها مستثمرون في الأموال الذين يعملون على مصاحبة مساهمين في مؤسسات غير مسعرة في البورصة، في إدارة ولتسيير والرقابة على النشاط لتحقيق فوائض في القيمة المضافة عند التنازل عن حصصهم في البورصة الأجل الطويل[4].

كما يمكن تعريفه أيضا: رأس المال المخاطر هو تقنية خاصة لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، حيث تجمع هذه التقنية بين تقديم النقد من جهة والمساعدة في إدارة المؤسسة الممولة من جهة أخرى بما يحقق نموها وتطورها[1].

---

[1]ـ حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011 ، ص 52.

[2]ـ خالد أمين عبد اللّه و حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة** ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2011، ص 197.

[3]ـ أحمد حشماوي ، **أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة**، مجلة المدبّر للعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد3،القطب الجامعي القليعة ، 2016، ص 8.

[4]ـ فضيلة زواوي ، **تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 88.

**ثالثا: أهداف التمويل برأس المال المخاطر**

تتمثل أهداف التمويل برأس المال المخاطر في ما يلي[2]:

1ـ مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛

2ـ توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة؛

3ـ بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب.

**رابعا: مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:**

يساهم رأس المال المخاطر في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسة في المراحل المبكرة التي تمر بها وتتمثل هذه المراحل في:

1ـ **تمويل المرحلة المبكرة:** يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل بحوث التنمية والتطوير للمشروعات الجديدة أو تقنيات جديدة قبل بدأ النشاط الإنتاجي على نطاق تجاري وإلى إنشاء مشروعات جديدة وحيث الموارد المالية الكافية.

2ـ **مرحلة التمويل اللّاحقة:** في هده المرحلة يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل تنمية وتطوير مؤسسات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم آفاق نمو جديدة، يتضمن ذلك توفير التمويل لأغراض التوسع للمؤسسات غير المسجلة في البورصات بهدف مساعدتها في النمو[3].

3ـ **مرحلة الخروج:** ويكون ذلك إمّا بتنازل مؤسسة رأس المال المخاطر عن حصتها في رأس المال، أو من خلال إعادة بيع أسهمها المكتتب فيها في البورصة، ويتم ذلك بعد التأكد من نمو المؤسسة الممولة برأس المال المخاطر وقدرتها على الاستمرار بنفسها[4].

**الفرع الثالث: التمويل التأجيري**

إنّ عقد التأجير التمويلي بصيغته المعروفة اليوم هو عقد حديث النشأة، ولقد تعددت المصطلحات التي عرف بها هدا العقد سواء لدى الأنظمة القانونية أو لدى فقهاء القانون التجاري.

---

[1]ـ أحمد حشماوي، نفس المرجع السابق، ص 9.

[2]ـ محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010، ص 20.

[3]ـ عبد السميع روينة و إسماعيل حجازي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 309ـ 310.

[4]ـ نفس المرجع السابق، ص 11.

**أولا: تعريف عقد التأجير التمويلي:** هو عقد كتابي يبرم بين مؤجر ومستأجر لاستئجار منقولات أو عقارات مخصصة لأغراض استثمارية اختاره المستأجر واكتسب المؤجر ملكيتها من طرف ثالث ـ البائع أو المورد أو المقاول ـ ويمنح المستأجر الحق باستغلالها نظير أجرة محددة خلال مدة معينة غير قابلة للإلغاء، ويكون له الخيار عند انتهاء المدة بين تملكها مقابل ثمن متفق عليه، أو إعادة استئجارها أو ردها للمؤجر[1].

ومنه فالتأجير هو اتفاق بمقتضاه يقوم مستخدم الأصل أي مستأجره بدفع القيمة الإيجارية المتفق عليها لمالك الأصل أي مؤجره،هذا وعادة ما تستحق الدفعة الأولى من الإيجار فور توقيع العقد، وأن تكون الدفعات متساوية، أمّا جدول الدفعات فيتوقف على ظروف كل مستأجر.

ومنه يمكن استخلاص الخصائص التالية لعقد التأجير التمويلي[2]:

✓ **السمات العامة:**

ـ أنه عقد رضائي حيث ينعقد بمجرد ارتباط الإيجاب و القبول دون الحاجة لإتباع شكل معين؛

ـ أنه من العقود التبادلية (ملزم للجانبين وذلك لأنه يرتب في ذمة المؤجر التزامات تقابلها التزامات أخرى تنشأ في جانب المستّأجر؛

ـأنه عقد زمني حيث يستغرق وقت تنفيده مدة معينة تتقابل فيها التزامات الطرفين خلال هذه المدة تقابلا تاما.

✓ **السمات الذاتية لعقد التأجير التمويلي:**

–الخيارات الثلاثة المقررة فلقد أعطى قانون التأجير التمويلي للمستأجر الحق في شراء الأموال المؤجرة أو تجديد العقد أو رد الأموال المؤجرة؛

ـ عقد التأجير التمويلي يقوم على الاعتبار الشخصي فعناصر الاعتبار الشخصي مختلفة إما تكون موضوعية تتعلق بمقدرة المستأجر على دفع أقساط الأجرة ومدى ربحية المشروع المنوي إنشائه، وإمّا تكون شخصية كأمانته وسمعته وقدرته على إدارة المشروع، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى؛

[1]ـ بسام هلام مسلم القلاب، **التأجير التمويلي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان ،الأردن ، 2009، ص 26.

[2]ـ السعيد بريبش، **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21 و22 نوفمبر 2006، ص 9.

ـ عقد التأجير التمويلي أداة للتمويل: حيث أصبح ضرورة باعتباره أفضل الوسائل التي تحقق مصلحة الطرفين المؤجر والمستأجر.

**ثانيا: أنواع عقود الإيجار:**

توجد عقود الإيجار الخاصة بالأصول الثابتة على نوعين عقود أساسية وأخرى غير أساسية، وهي كالتالي[1]:

1ـ **العقود الأساسية** : وتنقسم إلى نوعين:

- **تأجير مباشر:** حيث تقوم الوحدات الإنتاجية بتأجير منتجاتها إلى المشاريع المختلفة.
- **تأجير غير مباشر:** في هذه الحالة تقوم بعض المؤسسات المتخصصة بشراء الأصول الثابتة (الآلات والمعدات وغيرها) من المصانع لحسابها الخاص ومن ثم تؤجرها للمشاريع المختلفة.

2ـ **العقود غير الأساسية:** وهي على ثلاثة أنواع كالآتي:

- **عقود إيجار مؤقتة:** فحسب هذا العقد يحق للطرفين بعد مرور فترة زمنية محددة إلغاء العقد المبرم بينهما، ويتحمل المالك جميع المخاطر الاستثمارية.
- **عقد الإيجار المالي:** في مثل هدا العقد لا يحق للطرفين إلغاء العقد المبرم، إلّا بعد مرور فترة الإيجار الأصلية بعدها يحق للطرف الثاني شراء الأصل الثابت من الطرف الثاني، كما أنه هو الذي يتحمل جميع المخاطر الاستثمارية.
- **عقد بيع وشراء وإيجار الأصل الثابت:** تقوم بعض المؤسسات (الطرف الأول) بشراء الأصل الثابت من الطرف الثاني، ثم تؤجره للطرف الثاني مباشرة.

**ثالثا: الأهمية الاقتصادية لعقود الإيجار:**

1ـ **النفقات:** إنّ مجموع أقساط إيجار الأصل الثابت هو في العادة أكبر من قيمة الأصل في حالة شرائه.

2ـ **الربحية:** بالرغم من تكاليف الإيجار المرتفعة، إلّا أنّ المردود الاقتصادي للأصل الثابت للمستأجر عادة ما تكون أكبر من المردود الاقتصادي في حالة الشراء لأن المشروع ليس مجبر على أن يدفع قيمة الأصل بالكامل.

[1]ـ هيثم صاحب عجام و علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2014، ص ص 44-45.

3 ـ **السيولة النقدية:** في حالة قيام المؤسسة بشراء الأصل الثابت عن طريق التمويل الذاتي، فإنّ السيولة النقدية للمشروع سوف تتقلص، أمّا في حالة استئجار الأصل الثابت، فإنّ السيولة النقدية تبقى دون تغيير.

## المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل مشكلة التمويل مركز الصدارة في الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل وذلك يعود إلى عدة اعتبارات هي[1]:

ـ ضعف فعالية النظام البنكي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني، والشروط الجمة التي تضعها البنوك للتمويل والتي تميل للجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي؛

ـ عدم رغبة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم مخاطرتهم بتقديم الائتمان لهذا النوع من المؤسسات . لا سيما أن معدلات الفشل والإفلاس في هذه المؤسسات مرتفع؛

ـ ارتفاع تكاليف العمليات التمويلية نسبيا عند التعامل مع المؤسسات الصغيرة؛

ـ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتغطية قيمة التمويل الممنوح؛

ـ المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية والشفافية؛

ـ غياب إطار واضح وفعّال ينظم العلاقة بين المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويل في ظل أحادية التمويل في الجزائر.

# المبحث الثالث: هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

[1]ـ العربي غويني، **آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المناجر، العدد1 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر3، 2011، ص 30.

لقد سعت الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وبهدف تشجيع وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إنشاء العديد من الهيئات والهياكل الداعمة لها وفي هذا المبحث سنتطرق لبعض منها.

## المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

سنحاول في هذا المطلب إلى التطرق إلى نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمهام التي تقوم بها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في ترقية الاستثمار.

### أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هذه الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات و المكلفة بالاستثمار تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ،حيث خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل وترقية الاستثمار[1].

**ثانيا: تعريفها:** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن هيئة عمومية حلت محل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI وتمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار، وتسمح هذه الوكالة بوجود ممثلين عن منظمات أرباب العمل والغرف التجارية والصناعية، وتشكل الوكالة من مديرتين إحداهما خاصة بالاستثمار الأجنبي والأخرى تتكفل باتفاقيات. ومقارنة بالوكالة السابقة فإن صلاحيات ANDI أوسع حيث تتمثل في عمليات الترقية واستقبال المستثمرين وتقديم التسهيلات الإدارية لهم ومنح المزايا ومراقبة مدى احترام المستثمر لالتزاماته'هي تختلف عن الجهاز السابق في هذه الجوانب[2]:

ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تكون على شكل شبكة موحدة غير ممركزة على المستوى المحلي ، وتشمل كل الإدارات المتدخلة في عمل الاستثمار وتتمتع بصلاحيات واسعة من شأنها مرافقة المستثمر في مختلف المجالات؛

ـ التكفل بمشاكل العقار الموجه للاستثمار ومن مهامه التكفل بتكاليف أشغال المنشآت القاعدية التي لها صلة مباشرة بإنجاز المشاريع الاستثمارية ومتابعتها.

[1]- http:/ www.**Andi**. **Dz**/ index .ph/ par/ a – propos voir le14/03/2018.

[2]- عبد الحميد برحومة، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الإقتصادي والإجتماعي**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد6، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2006، ص 125.

**ثالثا: مهام الوكالة**

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في[1]:

ـ تسجيل الاستثمارات؛

ـ ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛

ـ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛

ـ الإعلام والتحسين في لقاءات الأعمال ودعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛

ـ تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعادة الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

**رابعا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار**

يبين الجدول أدناه دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تنمية وترقية الاستثمار من خلال المشاريع والمبالغ المصرح بها، وكذا دورها في خلق مناصب الشغل: خلال السداسي الأول من سنة 2017:

**الجدول رقم(2ـ1):المشاريع المصرح بها من طرف ANDIحسب مصدرها( محلية، أجنبية)**

| | المشاريع المصرح بها | | المبالغ | | المستخدمين | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاريع الإستثمارية | العدد | % | العدد | مليون دينار جزائري | العدد | % |
| الإستثمارات المحلية | 2845 | 97.57 | 1019826 | 79.46 | 83736 | 88.25 |
| المشاريع الأجنبية | 71 | 2.43 | 263661 | 20.54 | 11152 | 11.75 |
| **المجموع العام** | **2916** | **100.00** | **1283487** | **100.00** | **94888** | **100.00** |

**Source**:Bulletin d 'information statistique de la pme, ministère l 'industie et des mines,n°31données du 1er semestre 201,7édition novembre2017,p :19.

من الجدول نلاحظ : أنه من خلال فترة السداسي الأول من سنة 2017 كان عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 71 مشروع في حين مثلت بنسبة 2.43%من المجموع العام، أمّا الاستثمارات المحلية فقد بلغ عدد الاستثمارات 2845 بنسبة 97.57%

[1] ـhttp/:WWW. ANDI. Dz/ Index. Ph/ par/a propos .voir le 14/ 03 /2018 .

وبلغ عدد المستخدمين في هذه المشاريع 83736 بنسبة 88.25%، في حين بلغ عدد المستخدمين لدى المشاريع الأجنبية 11152 بنسبة 11.75%.

## المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(Ansej)

في هذا المطلب سنتطرق إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل غير مفصل حيث سنتناول نشأتها، مهامها، و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم:96ـ 234، وكذا المرسوم التنفيدي رقم96ـ 296 ،والمؤرخ في 8 سبتمبر1996 ، والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيدي رقم 03ـ 288 ، والمؤرخ في 6سبتمبر2003، وتوضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الجمهورية ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة والتي تقدم مساعدات إلى الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة[1].

### ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة متخصصة في دعم الشباب العاطل عن العمل ومساعدته في إنشاء مؤسسات صغيرة بعيدا عن الوظائف الإدارية بحسب قدرته وتأهيله في أي نشاط يراه منتجا ومربحا في إطار رؤية اقتصادية ،اجتماعية تراعي المزايا النسبية والاختلافات البيئية والاحتياجات الإنتاجية على المستوى الوطني[2]، وهي تقوم بتمويل المشاريع بطريقتين[3]:

1ـ التمويل الثلاثي: المستثمر/ الوكالة /البنك؛

2ـ التمويل الثنائي:الوكالة/المستثمر.

### ثالثا: مهامها

---

[1]ـ صورایة قشیدة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات ( فينااليب)، رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص68.

[2]ـ فوزي عبد الرزاق، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر**: حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25 و28ماي2003 ، ص 219.

[3]ـ الشريف بقة وآخرون، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاد المغاربي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25. و.28 ماي 2003، ص5.

تقوم الوكالة بمجموعة من الوظائف التي هي كما يلي[1]:

ـ تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة؛

ـ توجيه دعم وملازمة الشاب في مسيرته الاستثمارية وبالخصوص خلال فترة إنجاز المشروع؛

ـ تقديم إعانات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وكل الامتيازات الأخرى الموفرة من طرف الجهاز؛

ـ التنسيق بين الشاب المستثمر والمصالح الإدارية والمصرفية التي لها علاقة بالاستثمار.

**رابعا: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط**

يبين الجدول التالي عدد المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنشائها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2017:

[1]ـ فوزي عبد الرزاق، نفس المرجع السابق ص 220.

**الجدول رقم( 2ــ 2):المشاريع الممولة من طرف ANSEJحسب جنس أو قطاع النشاط.**

| قطاع النشاط | المشاريع الممولة | الرجال | النساء | معدل الإناث |
|---|---|---|---|---|
| **الزراعة** | 54147 | 51622 | 2525 | % 5 |
| **صناعة حرفية** | 42674 | 35362 | 7312 | %17 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 32543 | 31826 | 717 | % 2 |
| **المياه والطاقة** | 544 | 520 | 24 | % 4 |
| **الصناعة** | 24892 | 21352 | 3540 | %14 |
| **صناعة الآلات والمعدات** | 9391 | 9231 | 160 | % 2 |
| **الصيد** | 1131 | 1115 | 16 | % 1 |
| **مهن حرة** | 9699 | 5362 | 4337 | % 45 |
| **الخدمات** | 106288 | 88920 | 17368 | % 16 |
| **نقل مبرد** | 13385 | 12996 | 389 | % 3 |
| **نقل البضائع** | 56530 | 55821 | 709 | %1 |
| **نقل المسافرين** | 18986 | 18505 | 481 | % 3 |
| **المجموع** | **370210** | **332632** | **37578** | **%10** |

**Source**: d'information statistique de la pme, ministère de l'industrie et des mines, n° 31 données du 2017, édition november 2017, p:30.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع الخدماتي يحتل الصدارة في المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا في السداسي الأول من سنة 2017 حيث مثل ب 106288 مشروع ، قدرت المشاريع النسوية فيه بحوالي 16% ، يليه في المرتبة الثانية نقل البضائع ب56530 مشروع ، حيث قدرت المشاريع النسوية فيه ب1 %، أماّ القطاع الزراعي فقد إحتل المرتبة الثالثة ب 54147 مشروع، قدرت فيه المشاريع النسوية ب 5%.

## المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

سنتناول في هذا المطلب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من حيث نشأتها، مفهومها و أهم المهام التي تقوم بها.

**أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق بداية سنة 2004، وتتكلف الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغر بمهمة تسييرها والإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد إنشائه عمليا خلال السنة الجارية الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، وتقع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [1].

**ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

هي جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويقع تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لمجمل نشاطات الوكالة.

**ثالثا:مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية[2]:

- الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم؛
- منح قروض بدون فائدة؛

[1]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2004، ص 37.

[2]- مالحة لوكادير، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص، 48.

ـ إقامة العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية وتوطيدها لتوفير التمويل اللازم و المناسب.

**رابعا: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط**

يوضح الجدول أدناه عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017 :

**الجدول رقم(2 ـ3):القروض الممنوحة من طرفANGEM حسب قطاع النشاطات .**

| قطاع النشاطات | عدد القروض الممنوحة | المبالغ الممنوحة بمليار/ دينار جزائري | الحصة (%) |
|---|---|---|---|
| **الزراعة** | 11235 | 67964682.17 | %14.11 |
| **صناعات صغيرة جدا** | 307667 | 14548822709.03 | %38.64 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 67766 | 522439709.32 | %8.51 |
| **الخدمات** | 165853 | 14993080244.98 | %20.83 |
| **الصناعة الحرفية** | 138815 | 727241066.97 | %17.43 |
| **التجارة** | 3122 | 764254733.76 | %0.39 |
| **الصيد** | 752 | 91288962.45 | %0.09 |
| **المجموع** | **79633** | **49691596108.68** | **%100** |

**Source**:Bulltin d'information statistique de la pme, ministère de l'industrie et des mines ,n° 31, données du 1 er semester 2017 ,édition november 20 p.:31

نلاحظ من الجدول: أن الصناعات الصغيرة جدا يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد القروض الممنوحة ب 307667 قرض بنسبة 38.64%، يليه القطاع الخدماتي ب 165853قرض بنسبة 20.83%، أمّا في المرتبة الثالثة القطاع الحرفي ب 138815 بنسبة 17.43%.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال هذا الفصل نستنتج أنّ وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعترضها العديد من الصعوبات يأتي في مقدمتها الصعوبات التمويلية، فعادة ما تعاني قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل، لذلك تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر خارجية للتمويل كالتمويل من هياكل الدعم المالية على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لذا يجب أن تنسق الجهود من أجل التكفل الفعّال لتطوير العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الوكالات.

# الفصل الثالث:

# دراسة ميدانية لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

## تمهيد الفصل الثالث:

بعد أن تطرقنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك أساليب تمويلها وأهم المشاكل التي تواجهها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة من أجل معرفة السياسات التمويلية التي تقدمها هذه الوكالة.

وعليه من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول:** واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة خلال الفترة (2010ـ 2016).

**المبحث الثاني:** تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة.

**المبحث الثالث:** دراسة تطبيقية لصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة.

# المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة خلال الفترة ( 2010ـ 2016)

سنحاول في هذا المبحث معرفة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة، حيث سنتناول فيه دراسة إحصائية وتحليل المعطيات المتعلقة بهذا القطاع في ولاية ميلة، والتي تسمح لنا بملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

## المطلب الأول: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة

يظهر لنا الجدول التالي مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة خلال الفترة (2010ـ 2016).

**الجدول رقم(3ـ1): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة**

| نوع المؤسسات | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| المؤسسات المصغرة | 4641 | 87,81 | 5000 | 90,79 | 5115 | 90,85 | 5522 | 91,62 | 5903 | 92,63 | 5923 | 60,54 | 6298 | 89,155 |
| المؤسسات الصغيرة | 530 | 10,03 | 417 | 7,57 | 423 | 7,51 | 415 | 6,88 | 355 | 5,57 | 679 | 6,88 | 653 | 9,24 |
| المؤسسات المتوسطة | 114 | 2,16 | 90 | 1,63 | 92 | 1,63 | 60 | 0,99 | 114 | 1,78 | 186 | 1,90 | 113 | 1,59 |
| **المجموع** | **5021** | **100** | **5407** | **100** | **5630** | **100** | **6027** | **100** | **6372** | **100** | **6783** | **100** | **7064** | **100** |

**المصدر**:إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة بين 2010 و2016

حيث أنه في سنة 2011 بلغ عددها 5507 مؤسسة بعدما كان العدد في سنة 2010 هو 5285 مؤسسة، وبقى في تزايد مستمر إلى أن وصل العدد في سنة 2016 إلى 7064 مؤسسة وذلك بزيادة تقدر بنسبة 33.66% مقارنة مع سنة 2010، ويرجع السبب إلى تشجيع الدولة للشباب من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال منحهم قروض استثمارية من أجل إنشاء تلك المؤسسات، ووجود العديد من الهيئات الأخرى التي استحدثت في

ولاية ميلة من أجل الاهتمام بهذا القطاع مثلا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

كما نلاحظ أن المؤسسات المصغرة هي الأكثر عددا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها سنة 2016 حوالي 89,15% من إجمالي المؤسسات، لتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 9,24% والمؤسسات المتوسطة بـ 1,59%، وذلك بسبب سهولة تكوين وإنشاء المؤسسات المصغرة لبساطة وقلة رأسمالها وتكوينها من طرف شخص واحد عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

## المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة

سنتناول في هذا المطلب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط وحسب النشاطات الاقتصادية.

### الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في ولاية ميلة

يبين الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط:

**الجدول رقم (3-2):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط في ولاية ميلة**

| نوع النشاط | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| **خدمات** | 2266 | 45,13 | 2345 | 43,35 | 2477 | 44,00 | 2680 | 44,47 | 2809 | 44,08 | 3080 | 45,39 | 3220 | 45,58 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 1894 | 37,72 | 1985 | 36,73 | 2006 | 35,63 | 2091 | 34,70 | 2169 | 34,07 | 2178 | 32,11 | 2267 | 32,09 |
| **الصناعة** | 812 | 16,17 | 952 | 17,61 | 1032 | 18,33 | 1131 | 18,76 | 1272 | 19,96 | 1336 | 19,66 | 1439 | 20,37 |
| **الفلاحة والصيد البحري** | 46 | 0,91 | 121 | 2,24 | 71 | 1,26 | 81 | 1,34 | 78 | 1,22 | 144 | 2,12 | 86 | 1,22 |
| **خدمات ذات الصلة بالعميل** | 3 | 0,06 | 4 | 0,07 | 44 | 0,78 | 44 | 0,73 | 44 | 0,69 | 45 | 0,62 | 52 | 0,74 |
| **المجموع** | **5021** | **%100** | **5407** | **%100** | **5630** | **%100** | **6027** | **%100** | **6372** | **%100** | **6783** | **100** | **7064** | **%100** |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل البيانات المذكورة في الجدول أعلاه في الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم ( 3ـ1):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموع فروع النشاط في ولاية ميلة.**

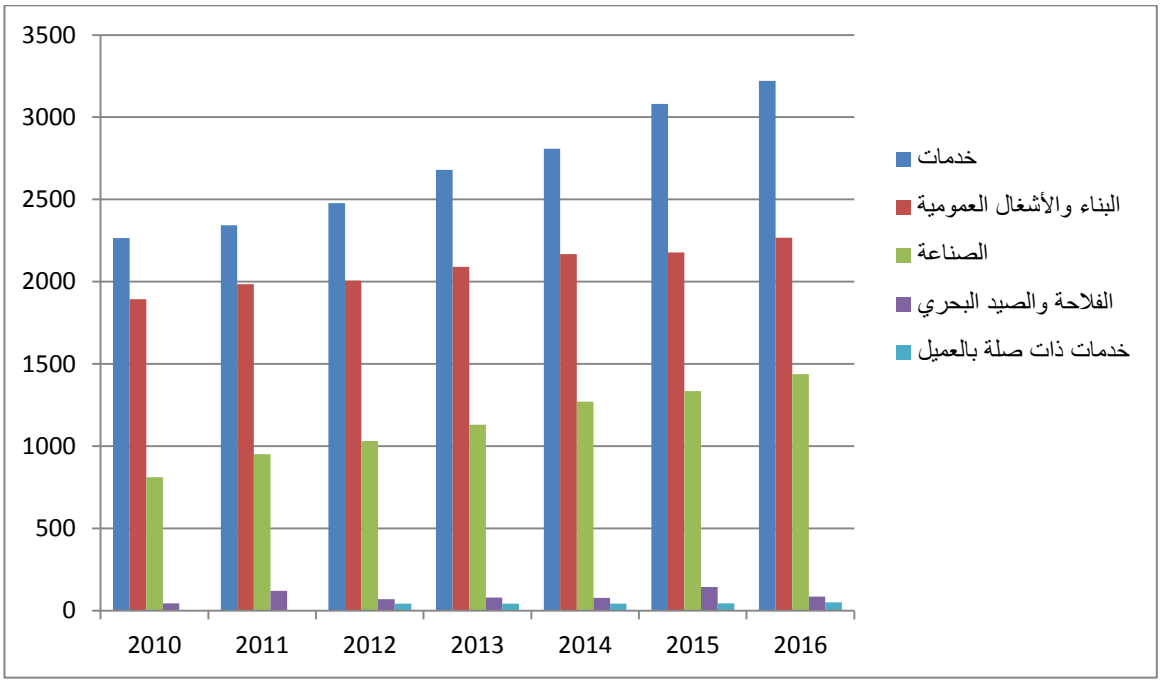


**المصدر:** إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2.3).

نستنتج من خلال الجدول والشكل البياني: أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا ملحوظا بالنسبة لفروع النشاط الخمسة خلال الفترة من 2010 إلى 2016، حيث بلغ عددها سنة 2016 في كافة الفروع حوالي 7064 مؤسسة بعدما كان يبلغ عددها سنة 2010 5021 مؤسسة، ويحتل فرع الخدمات الصدارة بالنسبة لكافة السنوات،حيث بلغت نسبتها سنة 2016 حوالي 45,58% يليها فرع البناء والأشغال العمومية بنسبة 32,06%، ثم تأتي الصناعة بنسبة 20,37%، ثم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1,22%، وفي الأخير خدمات ذات صلة بالصناعة بنسبة 0,74%.

**الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية**

يبين الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2010-2016) حسب قطاعات النشاط الاقتصادية:

**الجدول رقم (3-3):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية في ولاية ميلة**

| نوع النشاط | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| الفلاحة والصيد البحري | 46 | 0,92 | 121 | 2,29 | 71 | 1,26 | 81 | 1,34 | 78 | 1,22 | 144 | 2,12 | 86 | 1,22 |
| المياه والطاقة | 2 | 0,04 | 2 | 0,04 | 2 | 0,04 | 2 | 0,03 | 2 | 0,03 | 1 | 0,02 | 2 | 0,03 |
| المحروقات | 0 | 0,00 | 1 | 0,02 | 1 | 0,02 | 1 | 0,01 | 1 | 0,02 | 1 | 0,01 | 1 | 0,01 |
| خدمات الأشغال البترولية | 1 | 0,02 | 1 | 0,02 | 1 | 0,02 | 1 | 0,01 | 1 | 0,02 | 1 | 0,01 | 0 | 0 |
| المناجم والمحاجر | 84 | 0,96 | 40 | 0,73 | 40 | 0,73 | 40 | 0,66 | 40 | 0,63 | 42 | 0,62 | 49 | 0,69 |
| الحديد والصلب | 61 | 1,21 | 88 | 1,67 | 79 | 1,40 | 83 | 1,38 | 122 | 1,91 | 124 | 1,83 | 151 | 2,14 |
| مواد البناء | 191 | 3,80 | 282 | 5,34 | 292 | 5,19 | 309 | 5,13 | 328 | 5,15 | 394 | 5,81 | 396 | 5,61 |
| البناء والأشغال العمومية | 1894 | 37,72 | 1986 | 37,58 | 2006 | 35,63 | 2091 | 34,70 | 2169 | 34,04 | 2178 | 32,11 | 2267 | 32,07 |
| الكيمياء، البلاستيك، المطاط | 7 | 0,14 | 6 | 0,11 | 6 | 0,12 | 9 | 0,15 | 9 | 0,14 | 14 | 0,20 | 23 | 0,33 |
| صناعة غذائية | 231 | 4,60 | 250 | 4,73 | 345 | 6,13 | 360 | 5,97 | 402 | 6,31 | 410 | 6,04 | 387 | 5,48 |
| صناعة النسيج | 16 | 0,32 | 11 | 0,21 | 19 | 0,34 | 28 | 0,46 | 28 | 0,44 | 30 | 0,44 | 47 | 0,67 |
| صناعة الجلد | 1 | 0,02 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0,01 | 1 | 0,01 |
| صناعة الخشب والفلين وتحول الورقي | 245 | 4,88 | 263 | 4,98 | 283 | 5,03 | 332 | 5,51 | 373 | 5,85 | 347 | 5,11 | 424 | 6,00 |
| صناعات مختلفة | 12 | 0,24 | 12 | 0,23 | 8 | 0,14 | 10 | 0,17 | 10 | 0,16 | 16 | 0,23 | 10 | 0,14 |
| النقل والمواصلات | 449 | 8,94 | 491 | 9,29 | 417 | 7,41 | 492 | 8,16 | 512 | 8,04 | 488 | 7,19 | 509 | 7,21 |
| التجارة | 754 | 15,02 | 724 | 13,70 | 764 | 13,57 | 821 | 13,62 | 831 | 13,04 | 1007 | 14,84 | 1056 | 14,95 |
| الفندقة والإطعام | 253 | 5,04 | 247 | 4,67 | 271 | 4,81 | 326 | 5,41 | 376 | 5,90 | 446 | 6,57 | 466 | 6,60 |
| خدمات للمؤسسات | 271 | 5,40 | 288 | 5,45 | 341 | 6,06 | 371 | 6,16 | 384 | 6,03 | 427 | 6,30 | 477 | 6,33 |
| خدمات للعائلات | 261 | 5 ,20 | 289 | 5,47 | 325 | 5,77 | 343 | 5,69 | 354 | 5,56 | 367 | 5,41 | 382 | 5,41 |
| مؤسسات مالية | 14 | 0,28 | 12 | 0,23 | 12 | 0,21 | 12 | 0,20 | 18 | 0,28 | 18 | 0,26 | 18 | 0,25 |
| أعمال عقارية | 18 | 0,36 | 8 | 0,15 | 8 | 0,14 | 17 | 0,28 | 17 | 0,27 | 24 | 0,35 | 24 | 0,34 |
| خدمات للمرافق الاجتماعية | 246 | 4,90 | 283 | 5,35 | 339 | 6,02 | 298 | 4,94 | 317 | 4,97 | 303 | 0,47 | 318 | 4,50 |
| **المجموع** | **5021** | **100** | **5407** | **100** | **5630** | **100** | **6027** | **100** | **6372** | **100** | **6783** | **100** | **7064** | **100** |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا في ولاية ميلة بالنسبة لقطاعات النشاط كلها خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، حيث احتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة بالنسبة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، حيث بلغ عددها في سنة 2010 حوالي مؤسسة1894 ليصل سنة 2016 إلى 2267مؤسسة، ويرجع هذا التطور إلى اهتمام

الدولة بهذا القطاع لإنجاز المشاريع الكبرى، وعرف قطاع التجارة نموا معتبرا حيث بلغت في سنة 2010 754 مؤسسة لتصل إلى 1056 مؤسسة في سنة 2016 ثم يليه قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ عدد المؤسسات 449 مؤسسة سنة 2010 لتصل في سنة 2016، إلى 509 مؤسسة، أما بالنسبة للفروع الأخرى فقد عرفت نموا ضئيلا خلال هذه الفترة.

## المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية ميلة

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الدول سواء المتقدمة أوفي النامية منها، فقد اتضح هذا في الجزائر من خلال قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الثروة ومناصب الشغل، ففي ولاية ميلة نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث أسفرت إحصائيات سنة 2016 حسب مديرية الصناعة والمناجم للولاية أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 7064 مؤسسة وهذا إلى غاية 31 ديسمبر 2016، توزع على دوائرها الثلاثة عشر (13)،كما توزع أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 32 بلدية .

### أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية

الجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر ولاية ميلة:

**الجدول رقم (3ـ4):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دوائر الولاية**

| الدوائر | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميلة | 1247 | 1309 | 1332 | 1403 | 1552 | 1650 | 1636 |
| القرارم قوقة | 335 | 368 | 382 | 392 | 405 | 4030 | 482 |
| سيدي مروان | 150 | 166 | 173 | 214 | 241 | 257 | 279 |
| وادي النجاء | 305 | 350 | 374 | 431 | 439 | 468 | 500 |
| فرجيوة | 541 | 582 | 588 | 608 | 626 | 667 | 695 |
| بوحاتم | 122 | 155 | 175 | 185 | 188 | 201 | 218 |
| تسدان حدادة | 106 | 124 | 128 | 141 | 145 | 155 | 167 |
| ترعي باينان | 195 | 218 | 236 | 251 | 257 | 275 | 296 |
| عين البيضاء أحريش | 94 | 92 | 111 | 120 | 125 | 133 | 146 |
| الرواشد | 216 | 249 | 254 | 268 | 274 | 290 | 309 |
| شلغوم العيد | 986 | 1051 | 1084 | 1165 | 1240 | 1320 | 1365 |
| تاجنانت | 394 | 401 | 426 | 463 | 480 | 511 | 532 |
| التلاغمة | 330 | 340 | 367 | 388 | 400 | 426 | 339 |
| **المجموع** | **5021** | **5405** | **5630** | **6027** | **6372** | **6783** | **7064** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم بولاية ميلة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عاصمة الولاية تتصدر قائمة الدوائر طوال الفترة وهي في تزايد مستمر، حيث بلغت في سنة 2016حوالي مؤسسة أي بنسبة 23.15%بعدما كانت في سنة 2011 حوالي 1247مؤسسة أي بنسبة 24.83% ، ثم تأتي دوائر شلغوم العيد، فرجيوة، تاجنانت بالنسب 19.32% ، 9.85% و7.83%على الترتيب، ويرجع ذلك إلى توفر هذه الدوائر على البنية التحتية والهياكل القاعدية التي تسمح وتسهل عمل هذه المؤسسات.

**ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات:**

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية ميلة كما هو مبين في (الملحق رقم01). والملاحظ أن بلدية ميلة تتصدر باقي البلديات من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عددها في سنة2016 حوالي 1461مؤسسة، أي ما يعادل نسبة 20.68%من إجمالي المؤسسات، وتأتي بعدها بلدية شلغوم العيد، فرجيوة، تاجنانت والقرارم قوقة بنسب 13.85%، 7.92%،5.95%و5.59%على التوالي، وتأتي في الأخير بلديات عياضي بارباس، و أولاد خلوف بنسب 0.83% ،0.69%على الترتيب.

**ثالثا: تطور عدد العمال من سنة 2010إلى سنة 2016**

الشكل الموالي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف العمّال على مستوى ولاية ميلة

**الشكل رقم (3ـ 2): تطور تعداد العمال في ولاية ميلة من سنة 2010إلى 2016**

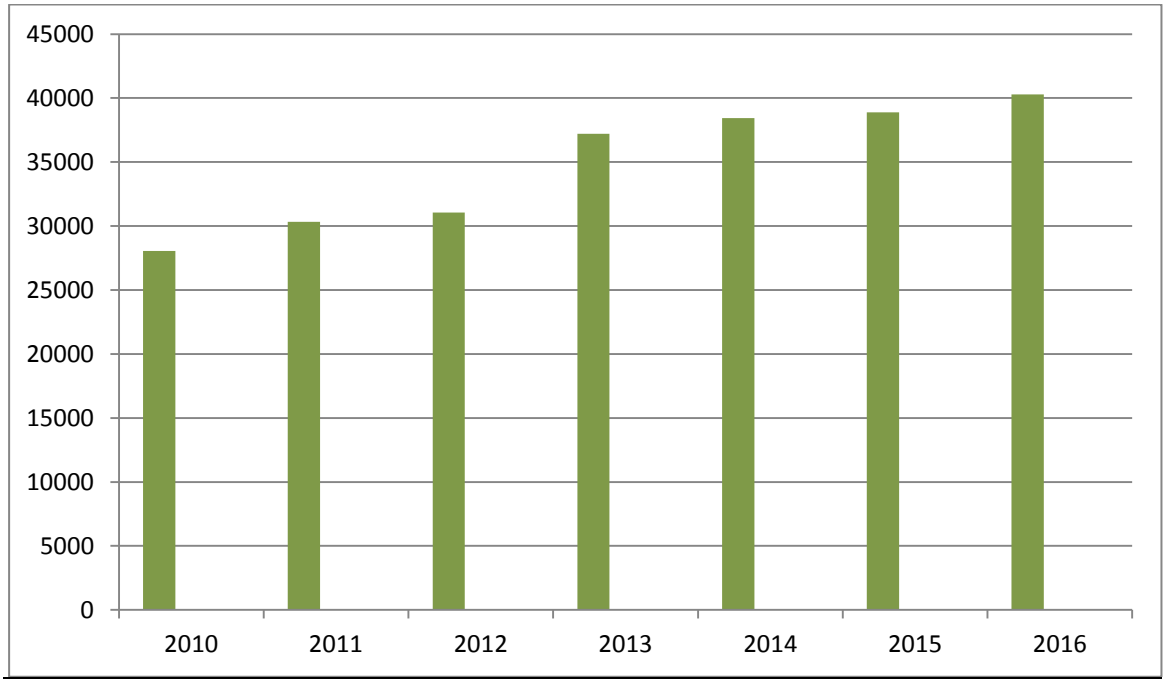


**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة.

من الشكل نلاحظ : أن عدد العمال في تزايد مستمر ففي سنة 2010 بلغ عدد العمال 5285، وفي سنة 2013 بلغ 6027عامل ، إلى حين وصل في سنة 2016 إلى 7064 عامل.

## المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة:

في هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة كاملة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة من حيث المفهوم ومختلف المهام التي تقوم بها، وصيغ التمويل التي تنتهجها بالإضافة إلى بعض الإحصائيات حول مشروع ممول بتمويل ثلاثي.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة

**الفرع الأول: نشأة الوكالة:** تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 –234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، وقد تم فتح فرع ولاية ميلة سنة 1998 ويضم 4 ملحقات موزعة على تراب الولاية كما يلي: ملحقة ميلة، ملحقة فرجيوة، ملحقة تلاغمة، وملحقة شلغوم العيد.

لأصحابها، ومن خلالها تتيح لهم فرصة الدخول إلى عالم الشغل، وذلك من خلال التسهيلات والمساعدات التي تقدمها لهم، وبالتالي التخفيض من معدل البطالة، ومنه تتضح أنّ لها أهمية كبيرة للمؤسسات المصغرة في التشغيل.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة في الشكل أدناه:

**الشكل رقم (3ـ3): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع ميلة**

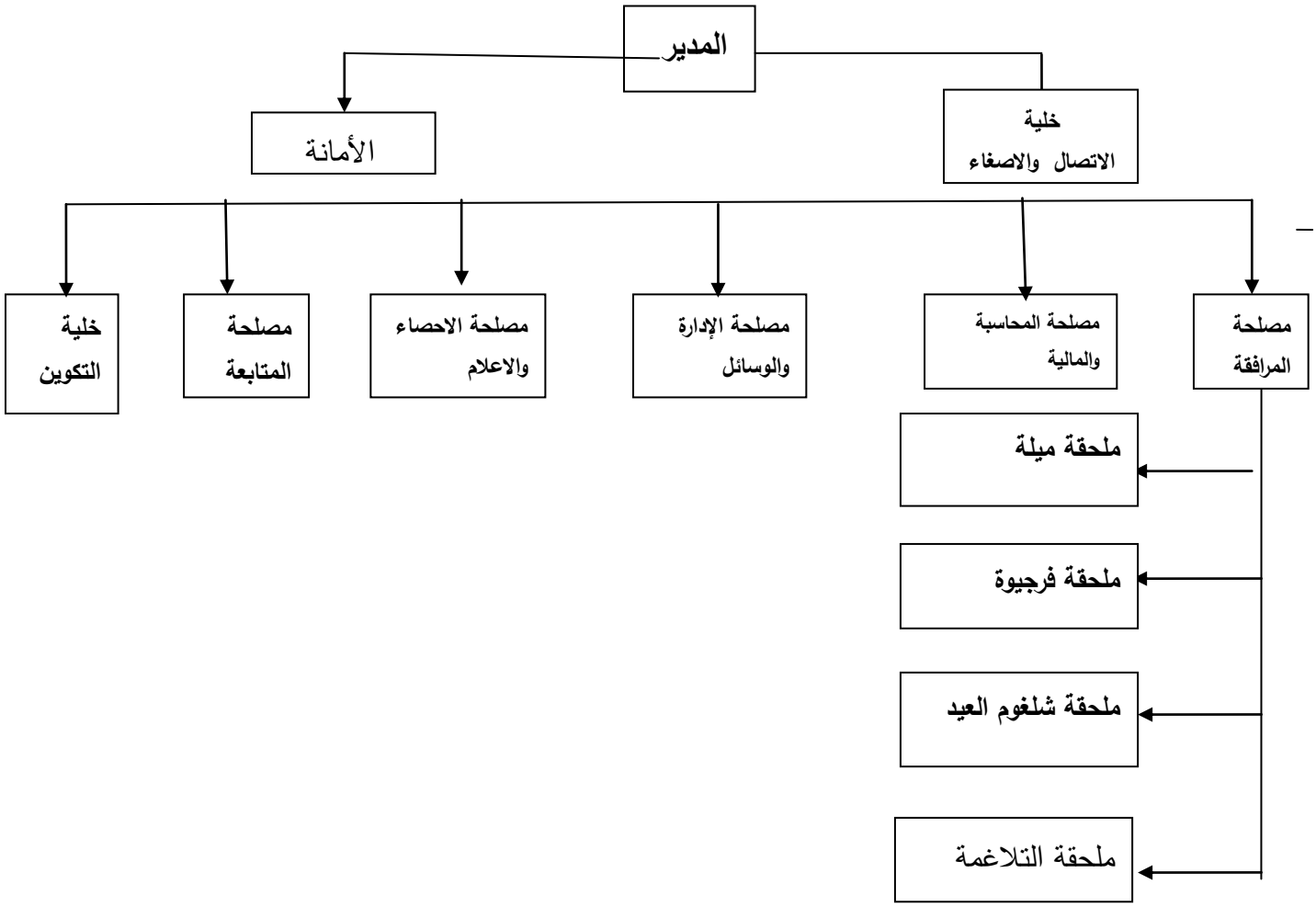


**المصدر**: إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق داخلية.

## المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولايةـ ميلة

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة بمجموعة من المهام نجملها فيما يلي[1]:

ـ تقوم الوكالة بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة لإنتاج السلع والخدمات في مختلف الميادين؛

ـ تسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي كما تمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة؛

[1]ـ مقابلة مع السيد فريد نموس، المكلف بمصلحة المرافقة 1 ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة يوم 16 مارس 2018.

ـ تعتمد الوكالة في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك وكل الفاعلين على المستوى المحلي والوطني؛

ـ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج؛

ـ إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبق على الأنشطة و تقديم الاستشارة؛

ـ مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

# المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة شكلين من صيغ تمويل المشاريع الاستثمارية وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث، بالإضافة إلى دراسة مشروعين استثماريين مع تقديم بعض الإحصائيات في هذا المجال.

## المطلب الأول: صيغة التمويل الثنائي

سنتناول في هذا المطلب صيغة التمويل الثنائي حيث سنذكر تركيبته المالية والهيكل وهيكله المالي.

**الفرع الأول: التركيبة المالية:** في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

ـ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛

ـ قروض بدون فائدة تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**الفرع الثاني: الهيكل المالي للتمويل المالي**

الجدول أدناه يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة:

**الجدول رقم(3ـ5):الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي**

| مستويات الاستثمار | قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة وكالة (ANSEJ) | المساهمة الشخصية |
|---|---|---|---|
| **المستوى الأول** | حتى 5000000 دج | % 29 | % 71 |
| **المستوى الثاني** | من 5000001 دج إلى 10000000 دج | % 28 | % 72 |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحد الأقصى لقيمة الاستثمار التي تستطيع المؤسسات الحصول على الدعم من الوكالة هو 10 مليون دج، حيث حدد المستوى الأول بأقل من 5 مليون دج وحدد الحد الأدنى للمساهمة الشخصية بـ 71 % ، من إجمالي قيمة الاستثمار، والحد الأقصى للقروض بدون فائدة المقدمة من طرف وكالة ANSEJ حدد بـ 29 %، أما المستوى الثاني فقد حدد ما بين 5

مليون دج و 10 مليون دج، والحد الأدنى من المساهمة الشخصية حدد بـ 72 %، والحد الأقصى للقرض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة حدد بـ 28 %، من إجمالي قيمة الاستثمار.

**الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ANSEJ**

تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات الجبائية التالية[1]:

**1) في مرحلة إنجاز المشروع:** تتمثل هذه الامتيازات في:

ـ تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

ـ الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية؛

ـ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأمين المؤسسات .

**2) في مرحلة استغلال المشروع:**تتمثل الامتيازات في:

ـ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو (10) سنوات لمناطق الجنوب)؛

ـ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛

إعفاء كامل لمدة ثلاث (03) سنوات ابتدءا من تاريخ استغلالها من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة الجزافية الوحيدة (IFV) والرسم على النشاط المهني (IAP) والرسم العقاري (TF) وهذا فيما يخص الأرباح الصناعية والتجارية؛

ـ عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، تستفيد هذه النشاطات من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك خلال الثلاثي الثالث (3) للسنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 50 %.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 25 %.

[1]. الدليل الضريبي الجزائي 2015، ص 25.

## المطلب الثاني: صيغة التمويل الثلاثي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى صيغة التمويل الثلاثي من خلال ذكر تركيبته المالية و هيكله المالي.

**الفرع الأول: التركيبة المالية:** يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من:

ـ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر؛

ـ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

ـ قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

### الفرع الثاني :الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

الجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي على مستويين:

**الجدول رقم(3ـ 6):الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي**

| مستويات الاستثمار | قيمة الاستثمار | القرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ) | المساهمة الشخصية | القرض البنكي |
|---|---|---|---|---|
| **المستوى الأول** | حتى 5000000 دج | %29 | %1 | %70 |
| **المستوى الثاني** | من 5000001دج إلى 10000000دج | %28 | %2 | %70 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على منشورات داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول نلاحظ: أنه حدد سبل الاستثمار في المستوى الأول بأنه لا يتجاوز 5 مليون دج، وحدد الحد الأدنى للمساهمة الشخصية بـ 1% من إجمالي قيمة الاستثمار، والحد الأقصى للقروض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة هو 29% والقرض البنكي بنسبة 70% ، أما المستوى الثاني فحدد مبلغ الاستثمار بـ 5 مليون دج إلى 10مليون دج وحدد الحد الأدنى للمساهمة الشخصية بـ 2% من إجمالي قيمة الاستثمار، والحد الأقصى للقروض بدون فائدة بنسبة 28%، وحدد مبلغ القرض البنكي بنسبة 70%.

وتستفيد صيغة التمويل الثلاثي من تخفيض نسب الفوائد البنكية حيث تخفض نسبة فائدة القرض البنكي 100% بالنسبة لكل النشاطات(نسبة الفائدة 0) وأيضا تستفيد من إعانات مالية تتمثل في:

ـ قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛
ـ قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500000 دج؛
ـ قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء ومحامين) لإنشاء مكاتب جماعية؛

أما فيما يخص الامتيازات الجبائية فهي نفسها التي تناولناها في صيغة التمويل الثنائي.

## المطلب الثالث: دراسة مشروعين استثماريين بتمويل ثنائي وتمويل ثلاثي

بعد أن تطرقنا إلى التركيبة المالية والهيكل المالي للتمويل بصيغة التمويل الثنائي وصيغة التمويل الثلاثي، سنحاول أن نذكر مراحل مرافقة تمويل مشروع استثماري ، بالإضافة إلى دراسة مشروعين بكلتا الصيغتين:

**الفرع الأول: مراحل مرافقة تمويل مشروع استثماري:**عندما يتقدم صاحب مشروع استثماري إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة فإنه يمر بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

1) **مرحلة قبل إيداع الملف:** يقوم المرافق لمشاريع النشاط بالانتقال لحاملي المشاريع في حصة جماعية يشرح لهم شروط تكوين الملف وشروط تقييم المشروع وكيفية التسيير الجيد للمؤسسة.
2) **مرحلة إيداع الملف:** يقوم صاحب المشروع بإحضار ملف إلى مرافق المشروع ومن شروط تكوين الملف: العمر من (19 إلى 40 سنة)، البطالة، الكفاءة المهنية والقدرة على دفع المساهمة الشخصية.
3) **مرحلة المقابلة الفردية:** يقوم المرافق بالمقابلة الفردية مع الشاب حامل المشروع، حيث يتم طرح أسئلة على صاحب المشروع (موقع المشروع، تكلفة المشروع، السياسة التسويقية ... إلخ) ليقوم المرافق بإعداد دراسة تقنية اقتصادية تبعا للمعطيات المقدمة من قبل حامل المشروع.
4) **مرحلة تقديم الملف إلى لجنة انتقاء وتمويل المشروع:** بعد دراسة ملف الشاب يقوم المرافق بتقديم الملف إلى اللجنة بحضور الشاب المعني ليدافع أمام اللجنة عن مشروعه ليقابل بالقبول أو الرفض أو التأجيل من قبل اللجنة حيث أنه:
   - **في حالة الرفض:** يقوم الشاب بتقديم طعن لإعادة مثوله أمام اللجنة.
   - **في حالة التأجيل:** يقوم الشاب برفع التحفظات عن المشروع ثم يقدمه إلى اللجنة.
   - **في حالة القبول:** يقوم الشاب بتقديم ملف إداري لتسلم له شهادة التأهيل (الموافقة والقبول).
5) **إعداد الملف وإرساله إلى البنك:**بعد تقديم الشاب الملف الإداري يقوم المرافق بإعداد مخطط أعمال والملف الإداري وإرساله إلى البنك( تكون هذه المرحلة في حالة التمويل الثلاثي فقط).
6) **الموافقة البنكية:** يقوم البنك بدراسة الملف المقدم إليه والموافقة عليه بتسليم الشاب الموافقة البنكية(هذه المرحلة تكون في حالة التمويل الثلاثي فقط ).

7) **مرحلة إعداد الملف القانوني (ملف التمويل):** يقوم الشاب بإحضار الملف القانوني إلى المرافق والمتكون من:

ـ السجل التجاري أو بطاقة الفلاح أو بطاقة حرفي أو قرار الاعتماد؛

ـ عقد كراء المحل أو الأرض و شهادة الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

ـ الرقم الجبائي والرقم الإحصائي والحساب البنكي والمساهمة الشخصية.

8) **مرحلة التمويل للمشروع من قبل الوكالة:** في هذه المرحلة يقوم المرافق بإعداد وثائق التمويل والمتمثلة في قرار منح الامتيازات الجبائية والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنجاز مع دفتر الشروط أيضا والاتفاقية بين الوكالة وصاحب المشروع، لذلك يقوم المرافق باستخراج شهادة ضمان القرض من صندوق ضمان أخطار القروض ليقوم صاحب المشروع بالمصادقة والتوقيع على هذه الوثائق ليحول الملف إلى مصلحة المحاسبة والمالية لتحويل المبلغ المقدر بـ 28 أو 29 % إلى حساب صاحب المشروع، ويقوم المرافق بإرسال هذا الملف إلى البنك ليحول البنك قرضا بنسبة 70% إلى حساب صاحب المشروع.

9) **مرحلة إعداد أوامر صاحب الشيك:** يقوم المرافق بإعداد أمر صاحب الشيك بنسبة 10% عند استلام العتاد وتقديم الرهن الحيازي من الدرجة الثانية لدى الوكالة.

10) **مرحلة إنجاز المشروع:** في هذه المرحلة يكون صاحب المشروع دخل مرحلة الإنجاز فيقوم المرافق بخرجة ميدانية إلى مقر المؤسسة وتحريره بمحضر بداية النشاط.

11) **مرحلة الاستغلال:** يقوم صاحب المشروع بتقديم ملف خاص بهذه المرحلة، يتكون هذا الملف من محضر بداية النشاط أو شهادة النشاط مقدمة من مفتشية الضرائب، اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، ليقدم له قرار منح الامتيازات الجبائية والإعانات المالية

**<u>الفرع الثاني : دراسة مشروع استثماري بتمويل ثنائي</u>**

تقدم السيد (ب.ع) يحمل شهادة اختصاص هندسة معمارية إلى وكالة دعم تشغيل الشباب بولاية ميلة من أجل إنشاء مؤسسة ذات نشاط دراسات أشغال البناء والري في إطار تمويل ثنائي مرفق بمجموعة من الوثائق.

**1ـ تقديم المشروع:**

ـ نوع المشروع: مؤسسة دراسات أشغال البناء والري؛

ـ مقر المؤسسة: ترعي باينان؛

ـ العمر: 34 سنة؛

ـ مدة إنجاز المشروع: ثلاث (3) أشهر من 20 نوفمبر إلى 22 مارس؛

ـ عدد مناصب الشغل: 03؛

ـ المنتوج: خدمات أشغال البناء ومخططات البناء ومختلف مراحله؛

ـ السوق: سوق محفز لتوجهات الدولة الاقتصادية؛

ـ قناة التوزيع: مباشرة؛

ـ سياسة الأسعار: مقننة من طرف الدولة.

**2ـ هيكلة الاستثمار:**

ـ المساهمة المالية للمستثمر: 63933,99 دج

ـ قرض بدون فائدة من الوكالة: 26113,88 دج

ـ قرض بنكي بفوائد مخفضة: 00,00 دج

3ـ **تركيبة الاستثمار:** تتمثل تركيبة الاستثمار لهذا المشروع في:

**الجدول رقم (3ــ 7):تركيبة الاستثمار الخاصة بالتمويل الثنائي**

| البيان | التكلفة ( دج) | التكلفة الإجمالية(دج) |
|---|---|---|
| **مصاريف الإيجار** | 00,00 | 00,00 |
| **التأمينات** | 2344,87 | 2344,87 |
| **مصاريف أولية** | 00,00 | 00,00 |
| **معدات الإنتاج** | 87703,00 | 87703,00 |
| **معدات محلية** | 87703,00 | |
| **معدات مستوردة** | 00,00 | |
| **معدات مكتب** | 00,00 | 00,0 |
| **المجموع** | **90047,87** | **90047,87** |

**المصدر**: اعداد الطالبتين بناءا وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

4ـ **التركيبة المالية:** يتم تحديدها على أساس تركيبة الاستثمار:

63933,99 = %71 X 90047,87

26113,88 = %29×90047,87

والجدول الموالي يبين التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثنائي:

**الجدول رقم (3-8): التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثنائي**

| البيان | نسبة المساهمة | المبلغ دج |
|---|---|---|
| **المساهمة الشخصية** | % 71 | 63933,99 |
| **نقدية** | // | 63933,99 |
| **عينية** | // | // |
| **قرض الوكالة** | % 29 | 26113,88 |
| **القرض البنكي** | %0.00 | 0.00 |
| **المجموع** | **%100** | **90047,87** |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم(3- 7 ).

**5- جدول حسابات النتائج (TCR):** يبين الجدول الموالي حسابات النتائج :

**الجدول رقم(3- 9): جدول حسابات النتائج لمشروع استثماري بتمويل ثنائي**

| البيان | السنة 01 | السنة 02 | السنة 03 | السنة 04 | السنة 05 | السنة 06 | السنة 07 | السنة 08 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مبيعات بضاعة** | | | | | | | | |
| **مبيعات مستهلكة** | | | | | | | | |
| **الهامش الإجمالي** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **إنتاج مباع** | 780000,00 | 858000,00 | 943800,00 | 1038180,00 | 1141998,00 | 1256197,80 | 1381817,58 | 1519999,34 |
| **أداء خدمات** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **مواد ولوازم مستهلكة** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **خدمات** | 20000,00 | 20800,00 | 21632,00 | 22497,28 | 23397,17 | 2433,06 | 25306,38 | 26318,64 |
| **مصاريف نقل** | 10000,00 | 10400,00 | 10816,00 | 11248,64 | 11698,59 | 12166,53 | 12653,19 | 13159,32 |
| **مصاريف الصيانة** | 10000 ;00 | 10400 ;00 | 10816 ;00 | 11248 ;64 | 11698 ;59 | 12166 ;53 | 12653 ;19 | 13159 ;32 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خدمات أخرى | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| القيمة المضافة | 760000 ;00 | 837200,00 | 922,00 | 1015682,72 | 1118600,83 | 1231864,74 | 1356511,20 | 1493680,70 |
| مصاريف العاملين | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| مصاريف متنوعة | 2344,87 | 2110,38 | 1899,34 | 1709,41 | 1538,47 | 1384,62 | 1246,16 | 1121,54 |
| تأمينات | 2344,87 | 2110,38 | 1899,34 | 1709,41 | 1538,47 | 1384,62 | 1246,16 | 1121,54 |
| مصاريف أخرى | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| حقوق الجمارك | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| الإهتلاك | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 | 9239,27 |
| **نتيجة الاستغلال** | **11584,14** | **11349,66** | **11138,62** | **10948,68** | **10777,74** | **10623,90** | **10485,43** | **10360,82** |
| **RBE** | 748415,86 | 825850,34 | 911029,38 | 1004734,04 | 1107823,09 | 1221240,85 | 1346025,77 | 1483319,88 |
| **IFU** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 50236,70 | 55391,15 | 61062,04 | 67301,29 | 74165,99 |
| **النتيجة الصافية للاستغلال** | 748415,86 | 825850,34 | 911029,38 | 954497,33 | 1052431,93 | 1160178,80 | 1278724,48 | 1409153,89 |
| **التدفق النقدي الصافي** | 757655,13 | 835089,62 | 920268,66 | 963736,61 | 106161,21 | 1169418,08 | 1287963,75 | 1418393,16 |
| **التدفق النقدي المتجمع** | 757655,13 | 1592744,75 | 25313013,40 | 347676,01 | 4538421,22 | 5707839,29 | 699803,04 | 8414196,21 |
| **التدفق النقدي الحالي** | 708088,91 | 729399,61 | 751213,55 | 735230,04 | 756956,90 | 833778,93 | 918300,35 | 1011294,72 |
| **VAN** | **6354214,94** | | | | | | | |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة.

**شرح جدول حسابات النتائج:**

1) **الهامش الإجمالي:** مبيعات بضاعة –بضاعة مستهلكة= 00,00
2) **القيمة المضافة:** إنتاج مباع – موارد ولوازم مستهلكة+ أداء خدمات– خدمات = 780000– 00,00+ 00,00 =20000 760000.
3) **نتيجة الاستغلال:** القيمة المضافة –أعباء الاستغلال– الامتلاك=76000 –(2344,87 + 2344,87) – 9239,27 = 11584,14
4) **النتيجة الصافية للاستغلال:**IFU–RBE = 748415,86–0,00 = 748415,86
5) **التدفق التقدي الصافي:** النتيجة الصافية للاستغلال + الاهتلاك= 748415,86+ 9239,27= 757655,13
6) **التدفق التقدي المتجمع:** التدفق التقدي للسنة1+ التدفق النقدي للستة 2 = 835089,62+757655,13= 1592744,75
7) **التدفق النقدي الحالي:** التدفق النقدي المتجمع / 1.07= 75757655,13 / 1,07 = 708088,91.

**ـ التعليق على جدول حسابات النتائج:** نلاحظ من خلاله أن مجموع التدفقات النقدية لسنتين غطى تكلفة المشروع وبالتالي تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لصاحب المشروع التمويل المناسب لمشروعه الاستثماري.

**6ـ الميزانية التقديرية لـ 8 سنوات:**يبين الجدول الموالي الميزانية التقديرية لـ8 سنوات:

**الجدول رقم (3ـ 10): <u>الميزانية التقديرية لمشروع استثماري بتمويل ثنائي</u>**

| البيان | السنة1 | السنة2 | السنة3 | السنة4 | السنة5 | السنة6 | السنة7 | السنة8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأصول 1)الاستثمارات** | 80808,60 | 71569,32 | 27717,82 | 36957,10 | 4385150 | 35081,20 | 26310,90 | 11540,60 |
| **التأمينات** | 1875,90 | 1406,92 | 937,95 | 468,97 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **المصاريف الأولية** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **معدات الإنتاج** | 78932,70 | 17540,60 | 26310,90 | 35061,20 | 43851,50 | 35081,20 | 26310,90 | 17540,60 |
| **الثروة الحيوانية** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **مباني** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصاريف أخرى | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| 2)المخزونات | – | – | – | – | – | – | – | – |
| 3)الديون | 757655,13 | 844328,89 | 938747,20 | 991454,43 | 1098628,30 | 1464120,56 | 63736,97 | 72507,27 |
| الصندوق | 227296,54 | 253296,67 | 281624,16 | 297436,33 | 329588,49 | 439236,17 | 19121,09 | 21752,18 |
| البنك | 530358,59 | 591030,22 | 657123,04 | 694018,10 | 769039,81 | 1024884,39 | 44615,88 | 50755,09 |
| مصاريف الإيجار | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| مجموع الأصول | 836463,73 | 915898,21 | 1001077,25 | 1044545,20 | 1142479,80 | 1499201,76 | 90047,87 | 90047,87 |
| الخصوم 1)أموال خاصة | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 | 63933,99 |
| نتيجة الدورة | – | – | – | – | – | – | – | – |
| ديون الاستثمار | – | – | – | – | – | – | – | – |
| سلفيات بنكية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| قروض أخرى Ansej | 26113,88 | 26113,86 | 26113,86 | 26113,86 | 26113,86 | 26113,88 | 26113,86 | 26113,86 |
| ديون الموردين | – | – | – | – | – | – | – | – |
| ديون قصيرة الأجل | – | – | – | – | – | – | – | – |
| ديون الإستغلال | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| النتيجة | 748415,86 | 825850,84 | 911029,36 | 954497,33 | 1052431,93 | 1409153,69 | 0,00 | 0,00 |
| المجموع العام | 838463,73 | 915898,21 | 1001077,25 | 1044545,20 | 1112479,80 | 1499101,76 | 90047,87 | 90047,89 |

**المصدر**: اعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

بعد إجراء الدراسة الكاملة للمشروع سلمت لصاحب المشروع شهادة التأهيل ونظرا لكون صيغة المشروع تمويل ثنائي فإنها لجأت مباشرة إلى:

ـ تدوين المشروع في السجل التجاري؛

ـ إيداع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري؛

ـ إيداع المساهمة في صندوق ضمان القروض.

وحصوله أيضا على الامتيازات الضريبية المذكورة سابقا تم وضع الملف نهائيا وتم مباشرة النشاط فعليا بعد أن قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بزيارة ميدانية.

## الفرع الثالث: دراسة مشروع استثماري بتمويل ثلاثي:

من أجل إنشاء مشروع مؤسسة الحدادة الفنية تقدم السيد (م.أ) للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة من أجل الحصول على دعم لإنشاء هذا المشروع وذلك للاستفادة من بعض الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية مرفق بمجموعة من الوثائق.

### 1ـ تقديم المشروع:

- نوع المشروع: مؤسسة الحدادة الفنية؛
- مقر المؤسسة: بلدية القرارم قوقة ؛
- العمر: 30 سنة؛
- عدد أيام العمل: 22 يوم في الشهر.

### 2ـ هيكلة الاستثمار:

- تكلفة المشروع : 1320055,82 دج
- اشتراك ضمان القروض: 19404,82دج
- تكاليف أخرى: 20000,00 دج
- قيمة العتاد: 1150953,00 دج
- رأس مال العامل: 118600,00 دج
- مساهمة (ANSEJ): 382816,19 دج
- المساهمة الشخصية: 13200,56 دج
- مساهمة البنك: 924039,07 دج
- رقم الأعمال اليومي: 6000000,00 دج

ـ رقم الأعمال السنوي: 1584000,00 دج

ـ عدد العمال: (02) مناصب الشغل

3ـ **تركيبة الاستثمار**: تتمثل تركيبة الاستثمار لهذا المشروع في :

**الجدول رقم (3ـ 11):تركيبة الاستثمار الخاصة بالتمويل الثلاثي**

| البيان | التكلفة(دج) | الكلفة الإجمالية(دج) |
|---|---|---|
| **مصاريف الإيجار** | 0,00 | 0,00 |
| **المصاريف الأولية** | 50502,82 | 50502,82 |
| **صندوق ضمان المساهمة** | 19404,82 | |
| **التأمينات** | 11098,00 | |
| **مصاريف أخرى** | 20000,00 | |
| **معدات الإنتاج** | 1150953,00 | 1150953,00 |
| **معدات محلية** | 1150953,00 | |
| **الثروة الحوانية** | 0,00 | 0,00 |
| **معدات مستوردة** | 0,00 | |
| **معدات نقل** | 0,00 | 0,00 |
| **التأهئة** | 0,00 | 0,00 |
| **أدوات ومعدات** | 0,00 | 0,00 |
| **حقوق الجمارك** | 0,00 | 0,00 |
| **مصاريف النقل** | 0,00 | 0,00 |
| **رأس المال العامل** | 118600,00 | 118600,00 |
| **المجموع** | **1320055,82** | **1320055,82** |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

**4ـ التركيبة المالية**: وتحدد على أساس تركيبة الاستثمار:

1320055,82 1*% = 13200,56

1320055,82* 29% = 382816,16

1320055,82* 70% =924039,07

والجدول الموالي يبين التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثلاثي لمشروع استثماري:

**الجدول رقم (3- 12):التركيبة المالية الخاصة بالتمويل الثلاثي**

| البيان | نسبة المساهمة | المبلغ ( دج) |
|---|---|---|
| المساهمة الشخصية | % 1 | 13200,56 |
| نقدية | 0,00 | 13200,56 |
| عينية | 0,00 | 13200,56 |
| قرض الوكالة | % 29 | 382816,16 |
| القرض البنكي | % 70 | 924039,07 |
| المجموع | **% 100** | **1320055,82** |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم (3-11)

## 5- الجدول الزمني لاستهلاك القروض غير المسددة

يبين الجدول التالي الزمن اللازم لاستهلاك القروض غير مسددة :

**الجدول رقم(3-13 ): الجدول الزمني لاستهلاك القروض غير المسددة**

| | |
|---|---|
| **مبلغ القرض** | 924039.07 |
| **مدة القرض** | 8 |
| **نسبة الفوائد البنكية** | %5,5 |
| **نسبة فائدة القرض البنكي** | %100 |
| **نسبة التخفيض** | %0,00 |

| البيان | السنة 01 | السنة 02 | السنة 03 | السنة 04 | السنة 05 | السنة 06 | السنة 07 | السنة 08 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ الرئيسي | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 184807,81 | 184807,81 | 184807,81 | 184807,81 | 184807,81 |
| باقي التسديد | 924039.07 | 924039.07 | 924039.07 | 924039.07 | 739231,26 | 554423,44 | 369615,63 | 184807,81 |
| الفوائد البنكية بد التخفيض | 0,00 | 50822,15 | 50822,15 | 508822,15 | 40657,72 | 30493,29 | 20328,86 | 10164,43 |
| المساهمة في صندوق الضمان | 3234,14 | 3234,14 | 3234,14 | 3234,14 | 2585,31 | 1940,48 | 1293,65 | 646,83 |
| مجموع المساهمات | **19404,82** | | | | | | | |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

**ـ شرح الجدول:**

ـ المبلغ الرئيسي للسنة الرابعة = مبلغ القرض/ مدة القرض

= 94039,07 /5 = 184807,81

ـ باقي التسديد للسنة الرابعة = باقي التسديد للسنة الأولى – المبلغ الرئيسي

= 724039,07 – 184807,81 = 73923,26

ـ الفوائد البنكية بعد التخفيض = 924039,07* 0.5 %

= 50822,14

ـ المساهمة السنوية في صندوق الضمان = باقي التسديد X نسبة الاشتراك

= 3234,14

6ـ جدول حسابات النتائج TCR: يبين الجدول التالي حسابات النتائج الخاصة بمشروع استثماري بتمويل ثلاثي:

**الجدول رقم (3ـ 14): جدول حسابات النتائج لمشروع استثماري بتمويل ثلاثي**

| البيان | السنة1 | السنة2 | السنة3 | السنة4 | السنة5 | السنة6 | السنة7 | السنة8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مبيعات البضاعة | / | / | / | / | / | / | / | / |
| بضاعة مستعملة | / | / | / | / | / | / | / | / |
| الهامش الإجمالي | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| إنتاج مباع | 1584000,00 | 1742400,00 | 1916640,00 | 2108304,00 | 2319134,40 | 2551047,84 | 2806152,62 | 3086767,89 |
| أداء خدمات | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| مواد ولوازم مستعملة | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| خدمات | 90000,00 | 93600,00 | 97344,00 | 101237,76 | 10528,27 | 109498,76 | 113878,71 | 118433,86 |
| مصاريف نقل | 20000,00 | 20800,00 | 21632,00 | 22497,28 | 23397,27 | 24333,00 | 25306,38 | 26318,64 |
| مصاريف كراء | 60000,00 | 62400,00 | 64896,00 | 67491,84 | 70191,51 | 72999,17 | 75919,14 | 78955,91 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصاريف الصيانة والتصليح | 10000,00 | 10400,00 | 10816,00 | 11248,64 | 11698,59 | 12166,53 | 12653,19 | 13159,32 |
| خدمات أخرى | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| القيمة المضافة | 1494000,00 | 1648800,00 | 1819296,00 | 2007066,24 | 2213847,13 | 2441549,08 | 2692273,91 | 2968334,03 |
| مصاريف العاملين | 907200,00 | 925344,00 | 943850,88 | 962727,90 | 981982,46 | 101622,10 | 1021654,55 | 1042087,64 |
| مصاريف متنوعة | 34332,14 | 13222,34 | 12223,52 | 11324,58 | 9868,71 | 8493,74 | 7191,59 | 5954,97 |
| مصاريف تأمينات | 11098,00 | 9988,20 | 8989,38 | 8090,44 | 7281,40 | 6553,26 | 5897,93 | 5308,14 |
| أخرى مصاريف | 23234,14 | 3234,14 | 3234,14 | 324,14 | 2587,31 | 1940,48 | 1293,65 | 646,83 |
| حقوق الجمارك | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| الإهتلاك | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 | 125195,86 |
| نتيجة الاستغلال | 1066728,00 | 1063762,20 | 1081270,26 | 1099248,34 | 1117047,03 | 1135311,71 | 1154042,00 | 1173238,47 |
| RBE | 42727,00 | 585037,80 | 738037,74 | 907817,90 | 1096800,10 | 1306237,37 | 1538231,91 | 1795095,59 |
| EFU | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 45390,89 | 54840,01 | 65311,87 | 76911,60 | 89754,78 |
| النتيجة الصافية للاستغلال | 427272,00 | 585037,80 | 738025,74 | 862427,00 | 1041960,10 | 1240925,50 | 1461320,32 | 1705340,78 |
| التدفق النقدي الصافي | 552467,86 | 710233,66 | 863221,60 | 987622,87 | 1167155,96 | 1366121,37 | 1586516,18 | 1830536,64 |
| التدفق النقدي المتجمع | 552467,86 | 1262701,53 | 2125923,13 | 3113546,00 | 4280701,96 | 5646823,33 | 7233339,51 | 9063876,15 |
| التدفق النقدي الحالي | 516325,11 | 620345,59 | 704645,96 | 753452,76 | 832166,07 | 974025,65 | 1131164,11 | 1305147,33 |
| VAN | **5517216,76** | / | / | / | / | / | / | / |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

**شرح جدول حسابات النتائج**:

ـ **الهامش الإجمالي** = مبيعات بضاعة – بضاعة مستهلكة

ـ **القيمة المضافة:** إنتاج مباع – مواد ولوازم مستعملة + أداء خدمات – خدمات.

ـ **خدمات** = مصاريف النقل +مصاريف الكراء +مصاريف صيانة وتصليح +خدمات أخرى.

**خدمات** = 20000,00 + 60000.00 + 10000,00 +00,00 = 90000

ـ **القيمة المضافة** =(00,00+1584000,00) – (00,00+ 90000) = 1494000,00

ـ القيمة المضافة = 1494000,00

ـ **نتيجة الاستغلال** = القيمة المضافة – أعباء الاستغلال –الاهتلاك= 1494000- (23234,14 +34332,14+707200)- 125195,86= 1066728 ,00

ـ **النتيجة الصافية للاستغلال** = = 42727,00-0= 42727,00

ـ **التدفق النقدي الصافي** = النتيجة الصافية للاستغلال+ الاهتلاك =427272,00 + 125795,86

ـ **التدفق النقدي الحالي** = التدفق النقدي المتجمع / 1,07 = 516325,11

ـ **التدفق النقدي المتجمع** = التدفق النقدي لسنة 1+التدفق النقدي للسنة2+ التدفق النقدي للسنة 3 +التدفق النقدي للسنة4=427272,00+585037,80+738025,74+862427= 2612762.54

**التعليق على جدول حسابات النتائج :**

إن جدول حسابات النتائج يسمح لنا بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وهل يمنح لها قرار التمويل أو لا.

في هذا المشروع نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن التدفقات النقدية لأربع سنوات عند مقارنتها مع تكلفة المشروع الإجمالي نلاحظ أنها غطتها وبالتالي يستطيع صاحب المشروع الحصول على التمويل من طرف الوكالة.

## 7ـ الميزانية التقديرية لـ8سنوات:

يبين الجدول أدناه الميزانية التقديرية لـ 8 سنوات:

**الجدول رقم (3ـ 15): الميزانية التقديرية الخاصة بمشروع استثماري بتمويل ثلاثي**

| البيان | السنة 1 | السنة2 | السنة3 | السنة4 | السنة5 | السنة6 | السنة7 | السنة8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأصول | 1076259.96 | 951064.09 | 825868.23 | 700672.36 | 575476.50 | 690571.80 | 345285.90 | 00.00 |
| 1)الأصول | | | | | | | | |
| المصاريف الأولية | 40402.26 | 30301.69 | 20202.13 | 10100.56 | 00.00 | 00.00 | 00.00 | 00.00 |
| معدات الإنتاج | 1035857,70 | 920752,40 | 805667,10 | 890571,80 | 575476,50 | 690571,80 | 345285,90 | 00,00 |
| الثروة الحيوانية | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 |
| المباني | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 |
| معدات النقل | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 |
| معدات مكتب | 00,00 | **00,00** | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00؛00 |
| التهيئة | 00,00 | **00,00** | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00؛00 |
| المخزونات | 00,00 | **00,00** | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00؛00 |
| الديون | 86؛671067 | 954029,53 | 123223,33 | 1481810,46 | 1601731,60 | 2195399,77 | 420346,48 | 350633,96 |
| الصندوق | 201320,36 | 286208,86 | 369664,00 | 444543,14 | 480519,48 | 658619,93 | 125103,94 | 105190,19 |
| البنك | 469747,50 | 667820,67 | 862549,33 | 103726,32 | 1121212,12 | 1536779,84 | 294242,53 | 245443,77 |
| مصاريف الإيجار | 00,00 | **00,00** | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00؛00 |
| مجموع الأصول | 174732,82 | 1905093,62 | 2058081,56 | 2182482,83 | 21772,08 | 2655780,97 | 765932,350 | 580824,546 |
| 2)الخصوم | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 | 13200,56 |
| أموال خاصة | | | | | | | | |
| نتيجة الدورة | / | / | / | / | / | / | / | / |
| ديون الاستثمار | / | / | / | / | / | / | / | / |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **سلفيات بنكية** | 924039.07 | 924039.07 | 924039.07 | 924039.07 | 739231,26 | 554423.44 | 369615,63 | 184807,81 |
| **قروض الوكالة** | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 | 382816,19 |
| **ديون الموردين** | / | / | / | / | / | / | / | / |
| **ديون قصيرة الأجل** | / | / | / | / | / | / | / | / |
| **ديون الاستغلال** | 00,00 | **00,00** | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00,00 | 00؛00 |
| **النتيجة** | 427272,00 | 585037,80 | 738025,74 | 862427,00 | 1041960,10 | 1705340,78 | 00,00 | 00؛00 |
| **المجموع العام** | **1747327,82** | **1905093,62** | **2058081,56** | **2182482,83** | **2177208,10** | **2655780,97** | **765632,38** | **580824,56** |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة

**شرح جدول الميزانية التقديرية:**

ـ السنة الأولى + السنة الثانية+ السنة الثالثة+ السنة الرابعة: مبلغ القرض البنكي= 924039.07

ـ القسط الرئيسي= مبلغ القرض الكلي / عدد السنوات= 924039.07/ 5= 184807.814

ـ السنة الخامسة: مبلغ القرض ــ القسط الرئيسي= 924039.07ـ 184807.814=739231.25

السنة السادسة: قسط السنة الخامسة ـ القسط الرئيسي = 739231.25 ـ 184807.814= 554423.44

السنة السابعة: قسط السنة السادسة ـ القسط الرئيسي = 554423.44 ـ 184807.814= 369615.63

السنة الثامنة: قسط السنة السابعة ـ القسط الرئيسي= 369615.63ـ 184807.814= 184807.816

ـ قرض الوكالة : يبقى ثابت طيلة فترة السداد.

ـ الأموال الخاصة: تبقى ثابتة لأنها تعبر عن المساهمة الشخصية.

بعد أن أجريت الدراسة الكاملة لهذا المشروع سلمت لصاحب المشروع شهادة التأهيل ، ثم توجه إلى البنك مرفقا بهذه الشهادة ليحصل على الموافقة البنكية ثم مر غلى التأسيس القانوني للمؤسسة بعد أن قام بجميع الإجراءات القانونية وحصل على الاعفاءات الضريبية . ثم قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمعاينة الميدانية لمكان الشغل ثم بدأ صاحب المشروع بمباشرة عمله بعد أن حصل على جميع التجهيزات.

**خلاصة الفصل الثالث:**

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة في تزايد مستمر من سنة 2010 إلى سنة 2016، وهذا يعود إلى زيادة وعي الشباب بالإتجاه إلى إنشاء هذه المؤسسات التي ساهمت في تحقيق التنمية المحلية من خلال زيادة مناصب الشغل .

كما لاحظنا أيضا من خلال دراستنا التطبيقية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة ومن خلال دراستنا لسياسات التمويل الذي تقدمه الوكالة أن في صيغة في التمويل الثنائي يقع العبئ الكبير على المستثمر، أمّا في صيغة التمويل الثلاثي فالعبئ الكبير يقع على عاتق البنك، وأيضا كلاهما يستفيد من نفس الإمتيازات الجبائية الممنوحة لصاحب المشروع الذي أدى للتخفيف من حدة العبئ الضريبي، كما لاحظنا أيضا أن المشاريع الممولة بالتمويل الثلاثي أكثر من المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي وهذا راجع للنسبة المساهمة الكبيرة من طرف المستثمر وأن العبئ الكبير يقع عليه.

# الخاتمة

أصبحت إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا يكتسي أهمية بالغة من طرف الدولة الجزائرية نظرا للعديد من الظروف التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري ، يأتي في مقدمتها التحول إلى اقتصاد السوق ، ويعتبر هذا الاهتمام المتزايد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة نتيجة لما تقدمه هذه المؤسسات من مزايا فهي تساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تناولنا في دراستنا هذه مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف التصنيفات من عدة جوانب، وكذلك الأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسات، وتناولنا كذلك جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المشاكل التمويلية التي تتعرض لها، حيث أن سياسة الدولة الجزائرية في مجال التمويل لم تتغير إلّا من حيث كيفية تقديم الدعم المالي، كما أنها لم تعزز دور مؤسسات التمويل كهيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والتي تطرقنا لها بشيء من التفصيل في دراستنا النظرية، أمّا التطبيقية فتمحورت حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة وعن أهم سياسات تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والتي تتمثل في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي .

وبعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والإحصائية للموضوع توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة بالاضافة لتقديمنا لبعض الاقتراحات والتوصيات:

**أولا:اختبار الفرضيات:**

إن فرضيات الدراسة كلها مؤكدة و محققة، وتأكيد هذه الفرضيات ينطلق من الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه.فبالنسبة للفرضية الأولى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة بالجزائر،وهذا لقدرتها المتميزة على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة مما يساعد على تجاوز عقبتين رئيستين تعاني منهما الدول النامية ومنها الجزائر،وهما البطالة والفقر وذلك من خلال توسيع وتنويع النسيج الصناعي،وقدرتها على الابتكار والتخصص في مجالات متعددة.

أما الفرضية الثانية فنجد أن التمويل هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى تطوير الإمكانيات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعينها على تحدي جميع الصعوبات التي تتعرض لها. ولكن إذا كانت مصادر التمويل محدودة وهناك عوائق تؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللّازم، فإن هذا يؤثر سلبا على جميع أنشطة هذه المؤسسات. وهذه حقيقة مستمدة من واقع هذه المؤسسات وما أصبحت عليه في مجال التمويل حيث تم وضع آليات عن طريقها تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل من عدة مزايا؛

أما آخر فرضية أنه فإنّه يمكن حصر سياسات التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي حيث تساهم هذه السياسات في خلق القيمة وترقية الاستثمار في ولاية ميلة، فالأول يتكون من طرفين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المستثمر، أما الثاني فيتدخل الطرف الثالث وهو البنك، ويعتبر التمويل الثلاثي هو الأكثر استخداما لكون أن العبء الكبير يقع على المستثمر في حالة

التمويل الثنائي، أمّا في التمويل الثلاثي فالعبء الاكبر يقع على البنك ، كذلك فقد ساهمت هذه السياسات في ترقية الاستثمار في ولاية ميلة من خلال خلق العديد من مناصب الشغل المقدرة بحوالي 7780 منصب.

**ثانيا: نتائج البحث:**

بالتمعن في النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث التي قمنا به، نجد أن هناك نوعين أساسيين من النتائج نتائج الدراسة النظرية ، ونتائج الدراسة التطبيقية.

1ـ **نتائج الدراسة النظرية:** وتلخص فيما يلي:

- ✓ صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع إلى درجة النمو الاقتصادي للدول، حيث أنّ كل دولة لها معايير خاصة بها، لكن يبقى معيار حجم العمالة هو المعيار الأكثر استخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبية الدول؛
- ✓ رغم الاختلاف الحاصل حول الخصائص المشتركة التي تجتمع حولها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلّا أنها توجد خصائص تشترك فيها من بينها: المركزية ، سهولة التأسيس؛
- ✓ أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها عامل أساسي في تحقيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ غياب ثقافة الاقتراض لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أنّ أول ما تلجأ إليه هذه المؤسسات هو التمويل الذاتي؛
- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات عديدة لكن مشكل التمويل يعد أهمها، لهذا وجب البحث عن أنماط تمويلية أكثر جدارة وتخصص في تمويل هذا النوع من المؤسسات لأنها تعاني من قلة الضمانات؛
- ✓ إنّ اهتمام الدولة بتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تبحث عن أدوات تمويلية لها، حيث يظهر ذلك من خلال استحداث آليات وهياكل دعم جديدة على غرار ANGEM،ANSEJ،ANDI؛
- ✓ تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة منها نظرا للدعم الذي تقدمه الوكالة لأصحاب هذه المشاريع في كل مراحل المشروع؛

- ✓ إن أساليب وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لاتزال بحاجة إلى تطويروتفعيل أكبر، مع اختيار ما يلائم منها واقع هذه المؤسسات في الجزائر

**2ـ نتائج الدراسة التطبيقية:**

- ✓ تستطيع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ميلة تقديم التمويل للشباب الراغب في الاستثمار والذي تتوفر فيه الشروط والمؤهلات اللّازمة بصيغتيه سواء التمويل الثنائي أو التمويل الثلاثي بناءا على طلب الشاب المستثمر؛
- ✓ إنّ معظم الشباب المستثمر والراغب في الحصول على التمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ميلة يكون اختياره للتمويل الثلاثي بحيث تكون المساهمة الشخصية قليلة، أمّا في التمويل الثنائي فنجده قليل بالمقارنة مع الصيغة الأولى حيث أن الراغبين في الحصول على التمويل الثنائي لا يرغبون في الحصول على التمويل بحد ذاته بقدر ما يرغبون في الحصول على الإمتيازات الجبائية الممنوحة .
- ✓ إنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة تعود معظم مشاكله في مرحلة الإنشاء نظرا لضعف روح المبادرة ونقص الخبرة ، كما لا ننسى ضعف الدراسات النقدية والمالية للمشروع والتي تقوم بها في حالة التمويل الثنائي، والبنك في حالة التمويل الثلاثي.

**ثالثا: الاقتراحات والتوصيات**

يمكن أن نقدم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نذكر منها ما يلي:

- ✓ ضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مزايا وحوافز لتشجيعها وتفعيل أداء هذا القطاع؛
- ✓ ضرورة استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات المقدمة لهذه المؤسسات؛
- ✓ ضرورة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالهيئات الداعمة لها سواء من حيث البرامج والمساعدات التي تقدم لها أو من حيث مراحل المرافقة خاصة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على اعتبارها الأكثر استقطابا للشباب المستثمر خاصة خريجي الجامعات؛
- ✓ توعية الشباب خريجي الجامعات بوجود آليات وهياكل دعم مرافقة للمشاريع المبتكرة وإيقاد روح المبادرة لديهم، وذلك نظرا للمساهمة الضعيفة من طرف الشباب الجامعي في الاستثمار في الولاية؛
- ✓ ضرورة استحداث هيئة خاصة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بالدراسة الجيدة و المحكمة لجدوى المشروع من عدمه؛

يمكن القول أنّ هذه التوصيات والاقتراحات يمكن أن تساهم في إزالة بعض الصعوبات التي تعترض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة.

**رابعا:آفاق البحث**

بما أن هذه الدراسة لا يمكن أن تلّم بكل زوايا الموضوع المتشابكة والواسعة، فقد اخترنا بعض الإشكاليات، وحاولنا الإجابة عليها بما هو متوفر من معلومات، تاركين آفاق البحث مفتوحة لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور التمويل الإسلامي في حلها؛
- دور التمويل الثلاثي في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية؛
- دور دراسة جدوى المشروعات في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها.

**أولا : المراجع باللغة العربية**

**1 . الكتب :**

1- أبو سيد أحمد فتحي السيد عبده ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005

2- أحمد عبد الرحمان يسرى، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر ونظم وصيغة إسلامية**، الطبعة الثانية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.

3- آل شيب دريد كامل، **إدارة مالية الشركات المتقدمة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2010.

4- جرادات ابراهيم عبد العزيز، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011.

5- جعلوك محمد علي عارف، **أعمال المقاولات**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الراتب الجامعية، 1999.

6- جمال محمد جمال، **موسوعة التمويل( القروض المصرفية والتمويل)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

7- جواد نبيل، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

8- حسن صلاح، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، 2011.

9- الحناوي محمد الصالح وآخرون، **الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

10- الحناوي محمد الصالح وآخرون، **الأعمال في عصر التكنولوجيا** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

11- الحناوي محمد الصالح وآخرون، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1999.

12- خاوني رابح و حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، اتراك للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

13- دودين أحمد يوسف، **إدارة الأعمال الحديثة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2012.

14- السامرائي عدنان هاشم، **الإدارة المالية (مدخل كمي)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2013.

15- السلمي علي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،1999.

16- سمحان حسين محمد و مبارك موسى عمر، **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمّان، الأردن، 2009.

17- سمحان حسين محمد، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2013.

18- شقيري نوري موسى و آخرون، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2012.

19- الشنطي أيمن وآخرون، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن، 2013.

20- شيخون محمد، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمّان، الأردن، 2001.

21- طايل مصطفى كمال السيد، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2006.

22- طمليه إلهام فخري، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2009.

23- العامري محمد علي إبراهيم، **الإدارة المالية المتقدمة**، إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2010.

24- عباس علي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2008.

25- عبد اللّه خالد أمين و سعيفان حسين سعيد، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبة الجديدة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011.

26- العبيدات محمد إبراهيم، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،1997.

27- العبيدي سعيد علي، **صيغ الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،

28- عجام هيثم صاحب و سعود علي محمد، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2014.

29- العجلوني محمد محمود، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2008.

30- العزعزي شهاب أحمد سعيد، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011.

31- العطية ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمّان، الأردن، 2012.

32- العكسة وائل عودة و آخرون، **محاسبة الشركات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

33- علوان قاسم نايف، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2009.

34- عمر أيمن علي، **المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، الدار الجامعية، عمّان، الأردن، 2006.

35- عنبة هالة محمد لبيب، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المنظمة العربية لتنمية الإدارة، القاهرة، مصر، 2002.

36- عيسى خلفان أحمد، **صيغ الاستثمار الإسلامي**، الجندارية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2004.

37- الغالبي طاهر محسن منصور، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2009.

38- القريشي مدحت، **الإقتصاد الصناعي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2005.

39- القلاب بسام هلام مسلم، **التأجير التمويلي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2009.

40- كافي مصطفى يوسف، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2016.

41- مأمون علي الناصر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016.

42- النجار فايز جمعة صالح و العلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2008.

43- النجار فريد راغب، **دليل رجال الأعمال الحرة والمؤشرات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999.

44- الموسوي حيدر يونس، **المصارف الإسلامية آدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة 38- الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2011.

45- النجار فريد، **الصناعات والمشروعات الصغيرة**، ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.

46- نعنيش سمير، **التحليل الائتماني في تنفيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2008.

47- نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو إقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

48- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

49- يوسف توفيق عبد الرحيم، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2009.

**2- الدوريات والمجلات العلمية :**

50. برحومة عبد الحميد، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي** والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد6، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر،2006.

51- بقة الشريف وآخرون، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاد المغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25. و.28 ماي 2003.

52. بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول ،المجلد26، جامعة دمشق سوريا، 2010.

53. جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها:** دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر2003.

54- حشماوي أحمد، **أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة**، مجلة المدبّر للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد3،القطب الجامعي القليعة ، 2016

55. زيدان محمد، **الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2010.

56. صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عبّاس سطيف، 2004.

57. غويني العربي ،**آلية تفعيل البورصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المناجر، العدد1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011.

58. فريدة لقرط وآخرون، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25 و28 ماي 2003.

59. فوزي عبد الرزاق، **تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر:** حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25 و28ماي2003 .

60. لخلف عثمان، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

**3 ـ الملتقيات العلمية:**

61ـ ابراهيمي عبد اللّه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17و 18 أفريل 2006

62- بريبش السعيد، **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21 و22 نوفمبر .2006

63ـ بغداد بنين و عبد الحق بوقفة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

64ـ بن خيرة سامي و بوخلوة باديس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05و06 ماي .2013

65ـ بن عمر الأخضر و باللّموش علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي .2013

66ـ بن عنتر عبد الرحمان، نمو وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، في 25و26 أكتوبر .2007

67. خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان ، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17و18 أفريل .2006

68. روينة عبد السميع وحجازي اسماعيل ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 17و18أفريل .2006

69ـ غالم عبد اللّه و سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي.2013

70ـ قاسم كريم و مريزق عثمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17و12 أفريل .2006

71ـ لطرش دهبية، **استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي آثار وانعكاسات الشراكة الاقتصادية الجزائرية على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13 و14 نوفمبر 2006.

72ـ مبيروك محمد البشير و حميدات صالح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 ، 13و 14 أفريل .2008

73ـ نعرورة بوبكر و آخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05 و06 ماي2013.

**4ـ <u>الرسائل الجامعية</u> :**

74ـ برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر تلمسان، 2011ـ 2012 ،ص 34.

75ـ بلعيدي عبد اللّه، **التمويل برأس المال المخاطر**: دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، .2007

76ـ بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2008ـ .2009

77ـ بن عزة هشام، **دور القرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

78ـ حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010ـ 2011.

79ـ حريد رامي، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل م د ) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، 2014-2015.

80- زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009.

81. طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حالة الجزائر، رسالة ماجستير غي منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. 2011.

82. العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية:** دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. 2011.

83- لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، .2012

84. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:** دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، .2008

85. مشعلي بلال ، **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 - 2011.

86. المللي قمر، **المعوقات التنموية للمشروعات المتوسطة والصغيرة في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم القانونية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، .2015

87. ناجي بن حسين ناجي ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، .2006

88. هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016-2017.

5**القوانين والمراسيم :**

89. القانون رقم 17- 2 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 2 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

**6- تقارير ووثائق أخرى**

90- الدليل الضريبي الجزائي 2015.

91- منشورات داخلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ ميلة.

92- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى 2016، مديرية الصناعة والمناجم ـ ميلة.

**ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

**1- LIVRES :**

93- Roger Marchart , Réussir nos PME, Dunod ,Paris, 1991.

94-Marchesnay Michel et Messeghem karim **,cac de stratégie de petites et moyennes entreprises** ,Paris, France, 1997 .

**2- Rapport et Autre documents**

95-Bulletin d 'information statistique de la pme, ministère l 'industie et des mines, N°31, données du 1er semester 2017 , édition Novembre 2017.

**3- Les sites Web:**

96- http :/www .Andi .Dz /index .ph /par /a – propos Voir le 14/03/2018.

# الملاحق

**الملحق رقم 1: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية ميلة**

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | البلديات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1461 | 1480 | 1390 | 1287 | 1230 | 1217 | 1167 | ميلة |
| 92 | 85 | 80 | 57 | 52 | 47 | 43 | عين التين |
| 83 | 85 | 82 | 59 | 50 | 45 | 37 | سيدي خليفة |
| 395 | 383 | 360 | 352 | 346 | 342 | 315 | القرارم قوقة |
| 87 | 47 | 45 | 40 | 36 | 26 | 20 | حمالة |
| 214 | 191 | 179 | 172 | 138 | 132 | 122 | سيدي مروان |
| 65 | 66 | 62 | 42 | 35 | 34 | 28 | الشيقارة |
| 221 | 207 | 194 | 190 | 152 | 144 | 120 | وادي النجاء |
| 120 | 106 | 98 | 96 | 92 | 82 | 77 | احمد راشدي |
| 159 | 157 | 147 | 145 | 130 | 124 | 108 | زغاية |
| 560 | 545 | 512 | 498 | 489 | 486 | 481 | فرجيوة |
| 135 | 122 | 114 | 110 | 99 | 96 | 60 | يحي بني قشة |
| 151 | 148 | 139 | 138 | 134 | 116 | 99 | بوحاتم |
| 67 | 53 | 49 | 47 | 41 | 39 | 23 | دراجي بوصلاح |
| 95 | 84 | 79 | 77 | 68 | 65 | 55 | تسدان حدادة |
| 72 | 71 | 66 | 64 | 60 | 59 | 51 | مينارزارزة |
| 136 | 127 | 119 | 115 | 109 | 100 | 88 | ترعي باينان |
| 71 | 68 | 64 | 62 | 59 | 55 | 55 | تسالة |
| 89 | 80 | 74 | 74 | 68 | 62 | 52 | عميرة اراس |
| 87 | 82 | 77 | 75 | 69 | 62 | 66 | عين البيضاء حريش |
| 59 | 51 | 46 | 45 | 42 | 30 | 28 | عياضيبارباس |
| 241 | 226 | 239 | 209 | 204 | 202 | 174 | الرواشد |
| 48 | 64 | 62 | 59 | 50 | 47 | 42 | تيبرقنت |
| 979 | 957 | 899 | 836 | 789 | 768 | 716 | شلغوم العيد |
| 301 | 279 | 262 | 251 | 226 | 222 | 215 | وادي العثمانية |
| 85 | 84 | 79 | 76 | 69 | 61 | 55 | عين الملوك |
| 421 | 406 | 381 | 376 | 352 | 340 | 341 | تاجنانت |
| 62 | 59 | 55 | 49 | 41 | 30 | 27 | بن يحي عبد الرحمان |
| 49 | 46 | 44 | 38 | 33 | 31 | 26 | اولاد خلوف |
| 286 | 281 | 264 | 261 | 252 | 244 | 253 | التلاغمة |
| 82 | 77 | 72 | 68 | 66 | 49 | 36 | وادي سقان |
| 71 | 68 | 64 | 58 | 49 | 47 | 41 | المشيرة |
| **7064** | **6783** | **6372** | **6027** | **5630** | **5407** | **5021** | المجموع |

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية مديرية الصناعة والمناجم ميلة.